الأمم المتحدة

A/70/357–S/2015/682



الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البنود ٥٦ و ٥٧ و ١٢٣ من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات
استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مجلس الأمن
السنة السبعون

مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام

تقرير الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

١ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كلفتُ فريقا رفيع المستوى معنيا بعمليات السلام بإعداد تقييم شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام في الوقت الحاضر ولسبل زيادة فعاليتها وكفاءتها واستجابتها في عالم آخذ في التغير. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدم الفريق تقريره (A/70/95-S/2015/446). وإنني أتوجه بالشكر والتهنئة إلى رئيس الفريق خوسيه راموس - هورتا بقية الأعضاء على التقرير الممتاز الذي أعدوه، بعد مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء ومنظمات أخرى وجماعات من المجتمع المدني. ويشكل هذا التقرير ردي وخطتي للمضي قدما في تنفيذ توصيات الفريق.

* A/70/150.

100915 090915 15-14893 (A)





ثانيا – مقدمة

٢ – ’’أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب‘‘: ترصد هذه العبارة الافتتاحية في الميثاق الغرض الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة. والآن، وبعد مضي ٧٠ عاما، فإن هذا الهدف لم يبد قط أقل إلحاحا أو تحدياً. فمنذ عام ٢٠٠٨، زاد عدد النزاعات العنيفة الكبرى إلى قرابة الثلاثة أمثال. وتصاعدت منازعات كانت تضطرم لفترة طويلة أو تفاقمت إلى حروب، في حين ظهرت نزاعات جديدة في بلدان ومناطق كانت تعتبر ذات يوم مستقرة. وأصبحت العبارات التي تستخدم لوصف النزاعات – بأنها ’’داخلية‘‘، أو ’’فيما بين الدول‘‘، أو ’’إقليمية‘‘، أو ’’عرقية‘‘، أو ’’طائفية‘‘ – على نحو متزايد غير ذات صلة بالموضوع، مع قيام قوى التطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بشحذ الخصومات المحلية والتحريض عليها. و لم تفلح الحدود بين البلدان في احتواء التدهور البيئي والحرمان من الموارد. وأدت حالات الاستبعاد داخل الأوطان إلى إثارة التوترات خارجها. وبات عدد الأشخاص الذين شردهم الحروب قرابة ٦٠ مليون نسمة وغدت الاحتياجات العالمية من المساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٥ قرابة ٢٠ بليون دولار.

٣ – وتجتذب الأزمات العنيفة مستويات غير مسبوقة من المشاركة الدولية. وتقوم فالبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها تنشر حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٢٨ شخص في ٣٩ بعثة، وهو عدد يزيد عن أي أعداد نشرت في أي وقت مضى في تاريخها. وتضطلع المنظمات الإقليمية، الأفريقية والأوروبية، بعمليات إدارة الأزمات في قارتي أفريقيا وأوروبا، وفي بعض الأحيان خارجهما. وينتشر العديد من الوسطاء والمبعوثين والمراقبين في مختلف أنحاء العالم. وتنتشر المنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، في مناطق النزاع للمساعدة على خفض حدة العنف ورصده. ويسهم كثير من هذه الجهود في إنقاذ الأرواح وفي الحد من أثر العنف.

٤ – إلا أن وتيرة انتشار النزاعات تفوق وتيرة ما نبذله من جهود. ولا يزال ملايين الأشخاص يعيشون في حالة من الخوف والبؤس. وأصبح الوعي العام رهين الحقيقة التي يجسدها الإخفاق في منع الحرب أو إيقافها في الجمهورية العربية السورية، وفي جنوب السودان، وفي غيرهما من البلدان. وفي حقبة تسودها وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت التجاوزات المرعبة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة العنيفة تزورنا في بيوتنا كل يوم. وتعرقل الانقسامات والمنافسات بين الدول التوصل إلى استجابات دولية متسقة في مناطق هي في أمسّ الحاجة إلى تلك الاستجابات. وفي وقت تزداد فيه الطلبات من المؤسسات العالمية

والإقليمية والوطنية عن أي وقت مضى، أصبحت تخيم الآن أجواءٌ كثيفة من عدم اليقين بين تجمعاتنا السكانية بشأن مدى كفاية هذه المؤسسات.

٥ - وتعمل الأمم المتحدة، منذ إنشائها، على منع النزاعات العنيفة وتخفيف حدتها وحلها من خلال طائفة من الإجراءات، بدءا بدعم حقوق الإنسان والتنمية الشاملة للجميع وانتهاء بمنع النزاع وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والانتعاش وإعادة الإعمار في الأجل الأطول. إلا أن الجهود المبذولة في هذا الصدد اتسمت في حالات كثيرة جدا بالتجزؤ ولم تكن على قدر المهمة. وتتبدى حدود مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة للسلام، وهي الوجه الأكثر بروزا لأعمال المنظمة. فعلى مدى ستة عقود، أبدت هذه العمليات قدرة ملحوظة على التأقلم مع الحالات المتغيرة والطلبات الجديدة، مسترشدة في ذلك بمبادئ راسخة بقوة. إلا أن البعثات تصارع اليوم في مواجهة انتشار النزاعات وتزايد حدتها، ويؤدي الافتقار إلى الوحدة فيما بين الدول الأعضاء بشأن نطاقها وتطبيقها إلى إحباط قدرتها على التكيف. وفي داخل عمليات السلام نفسها، تؤدي أفعال مشينة يرتكبها البعض إلى تشويه الجهود التي يبذلها عشرات الآلاف. وإنني على قناعة بأنه بإمكاننا، بل ولزام علينا، أن نفعل المزيد للتصدي لهذه التحديات البالغة.

٦ - ويوفر تقرير الفريق أساساً متيناً للقيام بذلك. فالفريق يأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئات والمهام التي تواجهها عمليات السلام المختلفة اليوم ويقدم توصيات جريئة ومتوازنة لتعزيزها. وهو يحثنا على ”إعادة مفهوم البحث عن تسوية سياسية سلمية“ إلى صلب جهود الأمم المتحدة لمنع النزاعات وحلها وحماية المدنيين. ويؤكد التقرير على أهمية إقامة الشراكات — مع المنظمات الإقليمية، والحكومات المضيفة، والمجتمعات المحلية – من أجل تحقيق ذلك. ويدعو إلى استخدام ”المجموعة الكاملة“ من عمليات السلام بمرونة أكبر، وإلى إفساح المجال ”لسلسلة متواصلة من الاستجابات والانتقال السلس بين المراحل المختلفة للبعثات“ استنادا إلى ”أطر إدارية تركز على الميدان“. ويشدد الفريق على الحاجة الملحة إلى اتباع نهج جديدة لمنع النزاعات والوساطة في النزاعات قبل أن تندلع أعمال العنف.

٧ - وتُستكمل هذه الرسائل باستعراضات أخرى ستقدم إلى الدول الأعضاء في غضون الأشهر المقبلة. ويشير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام إلى التجزؤ الذي يضعف الجهود الدولية ويرى بأن الحفاظ على السلام يجب أن يكون مهمة أساسية للأمم المتحدة. وتبحث الدراسة العالمية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التقدم المحرز في وضع النساء في صلب خطة الأمم المتحدة للسلام والأمن. وسيركز كل من التقرير القادم المتعلق بالعمل الإنساني ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على تأثير النزاع

والاستبعاد على سلامة وكرامة الأشخاص الأشد ضعفا. وسأطرح في وقت لاحق من عام ٢٠١٥ خطة عمل تتضمن تدابير عملية لمنع التطرف العنيف.

٨ – وهناك دعوة جماعية موجهة من أجل القيام على وجه السرعة بإحداث تغيير في طريقة تصورنا لما نستخدمه من صكوك في مجال السلام والأمن، وكيفية تطبيقنا لهذه الصكوك، وكيف يمكن لنا أن نعمل سويا من أجل تعظيم أثرها. واستنادا إلى توصيات الفريق، فإن تقريري هذا يحدد الأولويات والإجراءات الرئيسية اللازمة للقيام بذلك. وترتكز خطة عملي على ثلاث ركائز هي: تجديد التركيز على المنع والوساطة؛ وإقامة شراكات إقليمية – عالمية أكثر متانة؛ وإيجاد سبل جديدة لتخطيط عمليات الأمم المتحدة للسلام وتنفيذها بما يجعلها أكثر سرعة واستجابة وقابلية للمساءلة فيما يتعلق باحتياجات البلدان والسكان في حالات النزاع. وتعكس بعض الإجراءات أولويات قديمة العهد، بما فيها التركيز الوقائي الشديد على مبادرة حقوق الإنسان أولا، فيما ترتكز إجراءات أخرى على الدروس المستخلصة، وإن كانت مؤلمة أحيانا، مما بذل من جهود في مجال التصدي للنزاعات على مدى الأعوام الثمانية الماضية من فترة ولايتي. وهناك خطوات شرعت فيها بالفعل، وأخرى تَلزمها جهودٌ أطول أجلا واهتماما دائبا. وتمثل هذه الإجراءات في مجموعها جهدا شاملا لتعزيز عمليات الأمم المتحدة للسلام وقدرة المنظمة على التصدي للنزاعات.

٩ – وبغية تبيان توصيات الفريق، ورصد الطريقة الكلية والمصممة حسب الطلب التي يجب أن تستخدم بها أدوات الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن إذا كان لنا أن نحقق أثرا أفضل وأكثر استدامة لهذه الأدوات، فإنني سأستخدم تعبير ”عمليات السلام“ في كل هذا التقرير. ويشير هذا التعبير إلى جميع عمليات السلام والأمن الميدانية التي صدر تكليف بها من مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة، أو أقرها مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة، وتشمل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وكذلك المبعوثين والمكاتب الإقليمية الذين يضطلعون بمساعيَّ الحميدة.

ثالثا – أولويات عمليات الأمم المتحدة للسلام في عالم اليوم

السعي إلى تحقيق التسويات السياسية

١٠ – يذكرنا الفريق بأن الهدف الأساسي لعمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة هو تحقيق تسوية سياسية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض. وهناك أهمية لنوع التسوية السياسية التي يتم التوصل إليها. فالانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان كثيرا ما تكون

سببا لإنشاء عملية سلام للأمم المتحدة، ويكون التقدم المحرز في حماية تلك الحقوق أساسا للخروج من هذه العملية. ومن ثمَّ تدعو الأمم المتحدة إلى التسويات السياسية التي تعزز وجود مجتمعات سلمية شاملة للجميع وتساعد على إعلاء حقوق الإنسان. وليس هذا الأمر ضربا من المثل السامية التي يصعب تحقيقها؛ لكن الأمر يتطلب ممارسة شاقة، ويندرج في صميم الجوانب التنفيذية لمبادرة حقوق الإنسان أولا. فالمجتمعات التي توجد فيها مؤسسات فعالة وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة يرجح لها بدرجة أكبر أن تتحمل الأزمات وأن تدير منازعاتها بطريقة سلمية. والمجتمعات التي تعترف بكرامة كل فرد يحتمل لها بدرجة أقل أن تذكي مشاعر الاستياء التي يمكن أن تجد لها انعكاسا في مظاهر التطرف.

١١ - وتقع مسؤولية الحلول السياسية للنزاع في نهاية المطاف على شعب البلد المعني وقادته. ومثلما يلاحظ الفريق، فإن الاستجابة الفعالة للنزاع يتعين أن تأخذ في الاعتبار الأولويات والاحتياجات الوطنية والمحلية. ويجب أن توجه نحو بناء القدرات المحلية على حماية السلام الشامل وتعزيزه. ولكن يجب أن نكون واقعيين بشأن التحديات التي ينطوي عليها ذلك. فالبلدان التي تمر بحالات نزاع هي مجتمعات منقسمة بحكم الواقع، ويعوزها توافق الآراء بشأن أولوياتها والفئات التي من المهم أن تلبى احتياجاتها. وقد يعني إيجاد الحلول تجميع أصوات متعددة ومطالبات متنافسة. ولابد أن يعني ذلك أن تخاطب الأمم المتحدة جميع الأطراف وكل الجهات التي لها تأثير عليها.

١٢ - وتتحدد قدرة بعثات الأمم المتحدة على إشراك جميع الأطراف في وضع الحلول السياسية والحفاظ عليها بما لهذه الأطراف من ثقل سياسي. ولا يمكن نشر عمليات السلام دون مساندة دولية كبيرة. إلا أن الدعم لا يكون دائما متواصلا أو مصحوبا بضغوط منسقة على الأطراف المتحاربة أو من يساعدونها. ففي دارفور، يعمل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في حلقة مفرغة من المفاوضات السياسية. وفي الجمهورية العربية السورية واليمن، يبحث مبعوثيَّ عن سبل لبدء عمليات سياسية، حتى مع قيام الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية بتعزيز الدعم العسكري والمالي المقدم للأطراف المتحاربة. وإنني أؤيد بالكامل دعوة الفريق لمجلس الأمن لحشد تأثيره السياسي الجماعي للضغط باتجاه التوصل إلى حلول سياسية.

١٣ - ويواجه كثير من بعثاتنا اليوم نتائج الإخفاق السياسي وتفضيل الحلول السريعة. وفي كثير من الحالات، تعيد الجهود الدولية إنتاج صياغات سابقة لحل النزاعات: من قبيل نزع السلاح، وإجراء الانتخابات، وإنشاء البنى التحتية والمؤسسات، وهي جميعها عناصر حاسمة لتعافي البلد، كما شوهد في غينيا - بيساو أو ليبريا. بيد أن ذلك يجب أن يقوم على أسس

سياسية وأن يسفر عن إيجاد آليات قادرة على استيعاب أشكال التنوع والاختلاف. فالتدخلات التقنية وحدها لا يمكن أن تعوض عن المهمة العسيرة المتمثلة في مساعدة الأطراف على إيجاد حلول سياسية.

١٤ - وتعني دعوة الفريق إلى وضع البحث عن حلول سياسية في صلب عمليات الأمم المتحدة للسلام أن عملنا يجب أن يصمم وينفذ بطرق تساعد أطراف التراع على التوصل إلى تسوية سلمية والحفاظ عليها. وحيثما تكون الآفاق القصيرة الأجل للتوصل إلى مثل هذه التسويات محدودة، ويكون تأييد الأطراف، لا سيما الدولة المضيفة، لإنشاء عملية سلام للأمم المتحدة منحازا أو مذبذبا، فإنني سأقدم إلى المجلس تقييمات وتوصيات صريحة بشأن ما يمكن أن يطلب بصورة معقولة إلى عمليات السلام أن تنفذه والمجالات التي ينبغي أن تعطى الأولوية.

١٥ - ويجب أن تدعم الجهود السياسية بالحزم القوي، بما في ذلك استخدام القوة، إذا لزم الأمر. وكما علمتنا التجربة في كوت ديفوار، فقد يكون ذلك ضروريا لردع العنف الموجه ضد العملية السياسية والتصدي له. وفي بعض الحالات، يمكن أن يطلب مجلس الأمن إلى إحدى عمليات الأمم المتحدة للسلام أن تضطلع بمهام محددة ومفصلة بوضوح لإنفاذ قراراته دعما لتسوية سياسية تحظى بدعم دولي ومحلي واسعين. إلا أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست مصممة أو مجهزة لفرض حلول سياسية من خلال الاستخدام المستمر للقوة. وهي لا تسعى إلى تحقيق الانتصار العسكري. ومثلما يعترف الفريق، بحق، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست هي الأداة المناسبة للعمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب. إلا أنها تنتشر فعليا في بيئات عنيفة وتواجه أخطارا غير متماثلة، ويجب أن تكون قادرة على العمل فيها بأكبر قدر ممكن من الفعالية والسلامة. وفي الحالات التي يواجه فيها المدنيون أخطارا جسيمة، يجب أن تكون عمليات السلام قادرة على الاستجابة بسرعة وفعالية. وينبغي أن تلتزم البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة بالوفاء بهذه المقتضيات في العمليات وأن تكون على استعداد للوفاء بها وفقا للولايات المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق. ويجب أن تعلم وأن تستشار من البداية بشأن ما سيكون متوقعا منها وما ستتحمله من مسؤوليات ومخاطر.

حماية المدنيين

١٦ - ما يدعوني إلى الفخر هو التقدم الذي أحرزناه في وضع حقوق الإنسان في صميم جهودنا الرامية إلى إحلال السلام والأمن. وهي جهود تشكل جزءا لا يتجزأ من كل عملية

سلام تقوم بها الأمم المتحدة وأحد الاعتبارات الرئيسية للأمم المتحدة لدى اضطلاعها بالأنشطة الإنمائية والإنسانية. وقد تحسنت قدرتنا على تقييم النزاعات التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات عنيفة، وعلى توجيه انتباه الحكومات الوطنية ومجلس الأمن إلى انتهاكات حقوق الإنسان. ويعتمد نجاح هذه الجهود على العمل عن كثب مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية ذات الدراية الراسخة بالتحديات والفرص المتعلقة بتعزيز حقوق الشعوب.

١٧ - وتلتزم جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام اليوم بالدعوة إلى حماية المدنيين، وهي مهمة يُضطلع بها على نطاق البعثات. وهناك الكثير من الأدوات غير العسكرية المتاحة في هذا الشأن، بما في ذلك الدعوة السياسية القوية والإبلاغ المتسم بالمصداقية والاتصال مع المجتمعات المحلية. ويدعم الكثير من البعثات السلطات الوطنية في الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الحماية، بوسائل منها دعم مؤسسات الشرطة وسيادة القانون والأمن، وخطط العمل الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال والتصدي للعنف الجنسي بشكل أفضل. وقد أصدرتُ توجيهات بوضع استراتيجيات وترتيبات متسقة للرصد والإبلاغ على نطاق البعثات بغية تعزيز الأثر الجماعي للأنشطة البالغة الأهمية في مجال الحماية.

١٨ - وعندما تناط بالبعثات ولاية صريحة لحماية المدنيين، يجب على الأفراد النظاميين القيام بواجباتهم، بما في ذلك استخدام القوة عند الضرورة. وهذا ما يقصد به استخدام القوة بصورة وقائية واستباقية وكوسيلة لحماية المدنيين الذين يتهددهم خطر التعرض للعنف البدني. ولا يشكل مصدر العنف وطابعه العامل الذي يحدد اتخاذ الإجراءات المناسبة؛ فالبنادق والسواطير والاغتصاب، والأجهزة المنفجرة اليدوية الصنع، وغيرها كثير – تُستخدَم ضد السكان المدنيين من جانب الجهات الفاعلة المسلحة بجميع أنواعها. ويجب أن يكون لدى البعثات القدرات وهياكل القيادة اللازمة للاستجابة بفعالية، كما يجب أن يمتثل الأفراد النظاميون للأوامر بمنع وردع الاعتداءات على المدنيين وحمايتهم.

١٩ - والتحسينات التي أُدخلت خلال الخمس عشرة سنة الماضية على السياسات وقواعد الاشتباك والتدريب تساعد البعثات على حماية المدنيين. ومع ذلك، وكما ذكر الفريق، فإن المشاركة الواسعة والعالمية في البعثات أمر جوهري أيضا لفعاليتها ومصداقيتها. وتتمتع الدول الأعضاء بالقدرات التي يمكنها تحسين تواجد البعثات في الميدان، وعمليات تقييم المخاطر، والاتصالات، والتنقل، والهندسة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في عمليات حفظ السلام بتوفير الدعم العملي والدعم السياسي.

٢٠ - وأؤكد مجددا التزامي بإبلاغ مجلس الأمن بحالات تصاعد الخطر الذي يواجهه المدنيون أو بحالات العجز الخطيرة في قدرة البعثات على تنفيذ ولايات الحماية المنوطة بها.

وأقف على أهبة الاستعداد لتقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى المجلس بشأن الحالات الشديدة الخطورة. وبالمثل، سوف أقوم بالتحقيق في أي حادث تقصر فيه البعثة أو الوحدة العسكرية أو وحدة الشرطة عن أداء واجبها، وإبلاغ المجلس والدول الأعضاء بذلك. وبالتالي، أدعو المجلس إلى الرد إيجابياً وبانتظام على طلباتي الداعية إلى توفير الدعم السياسي والعملياتي، ولا سيما في الحالات التي تشارك فيها الدول الأطراف في الاعتداءات على المدنيين.

الاستجابات المناسبة والملائمة للاحتياجات

٢١ - توفر عمليات السلام منبرا فريدا للجمع بين مجموعة واسعة من قدرات الأمم المتحدة، وتعمل بمثابة عوامل لتحفيز انتباه الأطراف الثنائية والدولية وتيسير الإجراءات التي يقوم بها الشركاء من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة. وقد تكون هذه أفضل ما يمتلكونه من إمكانات لمعالجة الأزمات المعقدة اليوم؛ إلا أنه لا يتسنى لنا تحقيقها بالكامل.

٢٢ - وأحد الأسباب وراء ذلك هو أننا نحاول بحسن نية توصيف النزاعات بشكل متقن ووضع أدوات محددة لكل منها. إلا أن النزاعات قلّما تمتثل للتصنيفات؛ إذ إن أعمال العنف تندلع ثم تخمد، وتستمر حالات الجمود لسنوات، وتحدث زلات وانتكاسات. وقد تلجأ الجماعات المتمردة إلى استخدام أساليب إرهابية؛ وقد تنقضُّ القوات الوطنية على السكان الذين وجدت هذه القوات لحمايتهم. ولكي تكون عملية السلام فعالة يجب أن تكون قادرة على استشراف المستقبل وعلى تكييف استخدام جميع أدوات الأمم المتحدة على نحو مستمر.

٢٣ - وبالمثل، فإننا نواصل تشكيل ولايات البعثات ومواقفها بالمقاييس الوطنية عندما يهدد الطابعُ العابر للحدود للنزاعات اليوم مناطقَ بأكملها. وتحويل عمليات السلام إلى أدوات يمكنها معالجة الأبعاد الإقليمية للنزاع يتطلب تغييرا للأفكار على نطاق المنظمة.

٢٤ - واليوم، وكما يلاحظ الفريق، يعمل أكثر من نصف موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة في العمليات الميدانية، ومع ذلك فإن سياساتنا وإجراءاتنا الإدارية والمالية، وكذلك العمليات الحكومية الدولية لا تُشكَّل بانتظام لدعم البيئات الميدانية المتغيرة. وبصفتي الأمين العام فقد عالجت هذه الثغرة؛ فقد كان الغرض من إنشاء إدارة الدعم الميداني التعجيل في قدرتنا على إنجاز المهام بسرعة وفعالية. ويجب الانتهاء من ذلك العمل. ويمكن، بدعم من الدول الأعضاء، عمل الكثير لوضع الاستجابات المناسبة، والتعجيل بالنشر، وإعداد موظفينا بشكل أفضل، وتكييف الدعم مع الظروف والاحتياجات الميدانية وتمكين البعثات من اتخاذ قرارات عملياتية في الوقت المناسب.

٢٥ - ويجري تنفيذ عدد من المبادرات للمساعدة في تحسين إدارة المنظمة على الصعيد العالمي، بما في ذلك نظام أوموجا، والأخذ بإطار للتطوير الوظيفي والتنقل، وإعداد مقترحات مقبلة تتعلق بوضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وألتزم بكفالة أن تلبي هذه المبادرات الاحتياجات الميدانية. وقد حددتُ، في الفرع التالي، خطوات إضافية لتحسين إنشاء عمليات الأمم المتحدة للسلام وتكييفها.

المساءلة

٢٦ - يجب أن تعكس عملية الأمم المتحدة للسلام القيم التي تروج لها؛ فإذا كنا غير قادرين على التفاعل باحترام مع مضيفينا ومواطنيهم ومواردهم، فلن تفضي إجراءاتنا إلى نتائج ذات شأن. وتضطلع القيادة القوية والمساءلة الصارمة بدور أساسي في هذا الصدد. وكما يؤكد الفريق، فإن سوء السلوك، ولو لمرة واحدة، يمكن أن يقوض دعم السكان المحليين ويشوه السمعة الدولية للأمم المتحدة. ومن الضروري أن يتصرف موظفو الأمم المتحدة، المدنيون منهم والعسكريون، بما يتناسب مع قيمنا. ويشكل سجل حقوق الإنسان وأداء البلدان المساهمة جزءا لا يتجزأ من هذا الأمر.

٢٧ - ولا يزال الاستغلال والانتهاك الجنسيان المرتكبان من جانب أقلية صغيرة من موظفي الأمم المتحدة يشكلان وصمة عار على جبين منظمتنا؛ فهذه الانتهاكات تترك ندوبا في حياة الرجال والنساء والأطفال. وهي تشكل واحدة من أشد خيبات الأمل التي أصبت بها. وسوف أواصل القيام بكل ما أستطيع في إطار سلطتي للقضاء على هذه الآفة، وقد حدَّدتُ أدناه خطوات إضافية أعمل على اتخاذها. ويجب على الدول الأعضاء أيضا أن تتحمل مسؤولياتها. ويجب على مجلس الأمن أن يشير إلى الأهمية التي يوليها للمعايير العالية المتعلقة بالمساءلة، كما يجب على البلدان المساهمة أن تكفل التحقيق بسرعة في الادعاءات بوقوع سوء السلوك، وأن تنفذ المساءلة الجنائية في هذا الصدد دون إبطاء.

تعزيز الشراكات العالمية والإقليمية

٢٨ - إن دعوة الفريق إلى إقامة شراكات عالمية وإقليمية أقوى هي أمر أساسي بالنسبة لفعالية الالتزامات بالسلام والأمن الدوليين. ويوفر الفصل الثامن من الميثاق الأسس ذات الصلة، ولكن تفعيله يعتمد على إرادتنا وقدرتنا الجماعية على وضع استجابات فيما بين مختلف الشركاء يمكن التنبؤ بها وتتسم بالكفاءة. وقد أحرزنا في هذا الخصوص تقدما كبيرا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية: فقد أقيمت أطر للتعاون بين الأمم المتحدة وكل من الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية،

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، كما يجري حوار منتظم على مستوى الأمانات مع مجموعة مماثلة من الشركاء.

٢٩ - وتتفاوت هياكل شركائنا الإقليميين وولاياتهم وعملياتهم تفاوتا واسعاً. كما تتباين مصالحنا ونهجنا في بعض الأحيان، وكذلك أدوارنا. وتُدعى الأمم المتحدة أحياناً إلى وضع استجابة للسلام والأمن وإلى تولي قيادتها، فيما تدعم، في أحيان أخرى، ما يتخذه الآخرون من إجراءات وتعمل على تمكينها. ويتعين وضع نهج عملي خاص بكل حالة على حدة، بدءا من الاتصالات والإجراءات المبكرة للتشاور بخصوص الأزمة ذات الصلة.

٣٠ - ولا بد لنا من التخلي عن الطريقة الارتجالية التي نعمل بها معا، فالاستراتيجيات السياسية تُترَك من حين لآخر دون معالجة أو لا تتم متابعتها وتنسيقها بصورة مستمرة. ويتم استدعاء الأشخاص، وأفراد الجيش والشرطة، وحشد المعدات والقدرات والتعاون في مجال الدعم والتفاوض بشأنها من جديد من جانب كل منظمة على حدة. ويجب أن نستند إلى تجربتنا لوضع ترتيبات وإجراءات دائمة يمكن أن تطبق بمرونة عندما تنفذ العمليات بصورة متسلسلة أو متوازية، ودعم التعاون عندما تشارك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات الوساطة نفسها.

٣١ - وفي حالات النزاعات الكبرى والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، كما يلاحظ الفريق، تكون الاستجابات الوطنية والمتعددة الجنسيات والإقليمية في أحيان كثيرة أسرع في النشر وأقدر على محاربة الأطراف المتحاربة العنيدة والمجهزة تجهيزا جيدا. وأرحب بجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تشغيل القوة الأفريقية الجاهزة بكامل طاقتها وبالتزام الاتحاد الأوروبي بإشراك المجموعات المقاتلة التابعة للاتحاد الأوروبي، عند الاقتضاء، في إدارة الأزمات. وأعتزم أن أدرس مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين الكيفية التي يمكن بها لهذه القدرات أن تكون بمثابة قوات انتقالية إلى حين حشد بعثات الأمم المتحدة ونشرها.

٣٢ - وازدادت بصورة هائلة مسؤوليات السلام والأمن الدوليين الملقاة على عاتق الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية في أفريقيا في السنوات الأخيرة. وهي تمثل عبئا بشريا وماليا كبيرا على البلدان الأفريقية يتعين علينا البحث عن السبل الكفيلة بتقاسمه. وأتعهد بتعزيز الترتيبات التي تمكن الاتحاد الأفريقي من القيام بواجباته بفعالية لما فيه مصلحتنا الجماعية، كما أتعهد، عند نشر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة إلى جانب بعثات الاتحاد الأفريقي أو في أعقابها، بتعزيز فوائد التعاون السياسية والعملياتية.

تجديد التركيز على المنع والوساطة

٣٣ - في نهاية المطاف، لا يمكننا الاستجابة للأزمات اليوم من حيث عددها وحدّتها من خلال التركيز فقط على إدارة النزاعات. فيجب أن يعود المنع والوساطة إلى الواجهة، وهي نقطة أثارها الفريق أيضا. ولا يزال من أولوياتي تعزيز جهود المنع والوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة - بما يشمل المبعوثين، والمكاتب الإقليمية، والقدرة الاحتياطية للمقر في مجال المساعي الحميدة، وخبراء الوساطة الاحتياطيين، ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد مكّنت القدرات في مجال دعم الوساطة، على سبيل المثال، من تنفيذ أكثر من ١٠٠ عملية نشر لاستشاريين في مجال الوساطة في عام ٢٠١٤ لمساعدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة أو يبذلها شركاؤنا بهدف إيجاد حلول سياسية.

٣٤ - وعلى مستوى الأقوال، هناك دعم قوي للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، ولكنه لا يترجم دائما إلى إجراءات مبكرة. فالدول الأعضاء، التي تتولى المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات، كثيرا ما ترفض أن تسلَّط الأضواء العالمية على المنازعات التي تنشب داخلها وفي جوارها، كما أن مجلس الأمن يتردد أحيانا في النظر في الأزمات في مرحلة مبكرة. وقد أثبتت المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام أنها أداة وقائية قوية. ولكن حتى المشاركة الحذرة - من خلال الحوار والتيسير، ورصد حالة حقوق الإنسان، وأفرقة الخبراء، وبناء القدرات - تتطلب دعما سياسيا لكي تكون فعالة. وعندما نشارك في وقت متأخر جدا، أو نشارك بتقديم دعم غير كاف، فإن أدواتنا قد تصبح غير كافية لمنع العنف، وبالتالي يؤخذ عليها ظلماً عدم تحقيقها النجاح المنشود.

٣٥ - وقد آن الأوان للوفاء بالتزامنا بمنع نشوب نزاعات بوصفه الوظيفة الأساسية للمنظمة. ويمكن للدعم السياسي القوي من الدول الأعضاء للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال المنع والوساطة أن تبعث إشارة قوية بأن النظام العالمي مصمم على الحد من النزاعات المسلحة. كما يمكنه بناء الثقة في قدرة المنظمات الدولية على النهوض بالسلام. وقد حدَّدتُ أدناه خطوات ملموسة أعتقد أنها ضرورية لتوسيع نطاق قدرات الأمم المتحدة على معالجة الأزمات قبل أن تصبح نزاعات ونعاني كثيرا لحلها.

رابعا - تنفيذ أولوياتنا: وضع برنامج عمل

٣٦ - يحدد هذا الفرع خطة قصيرة الأجل ترمي إلى جعل عمليات الأمم المتحدة قادرة على تحقيق الهدف المنشود منها. وأُدرك تماما أن هذه الجهود سوف تستمر لما بعد فترة ولايتي. وأركز هنا على الخطوات التي يجري اتخاذها أو التي يمكن مواصلتها خلال عام

٢٠١٦، في موازاة تقديم أفكار بشأن هذه الإجراءات التي من المقرر أن ينظر فيها خلفي والدول الأعضاء.

ألف - تعزيز نطاق استجابات الأمم المتحدة: قدرات منع نشوب النزاعات والوساطة لحلها

٣٧ - من شأن تعزيز أدوات الأمم المتحدة لمنع نشوب الأزمات والتوسط لحلها أن يساعد على تهيئة استجابات أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة لحالات النزاع، غير أن نجاح العمل المبكر، كما هو الحال في غينيا، لم يفرز وضعا سياسيا ملحا يقتضي منع نشوب نزاع. وقد آن الأوان لكي نستثمر في جعل الأدوات أكثر فعالية وقابلية للتنبؤ. وإنني أؤيد تأييدا تاما دعوة الفريق إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية بقدر كبير في مجال منع نشوب النزاعات والتوسط لحلها، وتوفير موارد أكثر موثوقية في إطار الميزانية العادية.

٣٨ - ويعد التدخل المبكر لمجلس الأمن من أقوى أدوات المنع. وعندما يكون المجلس متحدا وحازما، يمكنه أن يحشد موارد سياسية وموارد أخرى هامة للتأثير على تدهور حالة ما. وأواصل استكشاف مختلف السبل لتوجيه انتباه المجلس إلى حالات من هذا القبيل، من جلسات إحاطة ومناقشات غير رسمية إلى مواصلة استخدام بند جدول الأعمال ''أي مسائل أخرى'' في المشاورات غير الرسمية. غير أنه في سياقات أخرى، تكون النهج السرية مرشحة لمزيد من فرص النجاح. وسأتناول هذه السياقات بمزيد من التفاصيل في تقريري المقبل إلى المجلس بشأن منع نشوب النزاعات.

المكاتب الاقليمية

٣٩ - أصبحت المكاتب الإقليمية إحدى الأدوات التنفيذية الأكثر فعالية للأمم المتحدة في المساعدة على نزع فتيل التوترات ودعم الجهات الفاعلة الوطنية من أجل التوصل إلى تسويات سياسية. وكما يتبين من مشاركة قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في بوركينا فاسو مؤخرا، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن هذه المكاتب تعمل مع الجهات الفاعلة الوطنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والبعثات فضلا عن الشركاء الإقليميين من أجل التحرك في بداية الأزمة، واعتماد استجابات متسقة. وفي غرب أفريقيا ووسطها، فضلا عن آسيا الوسطى، فإنها تسهم أيضا في وضع استجابات جماعية لطائفة من التحديات العابرة للحدود الوطنية في الأجل الطويل، بدءا من الجريمة المنظمة إلى إدارة الموارد الطبيعية الشحيحة. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه المكاتب فعالة من حيث التكلفة: إذ تتراوح ميزانياتها السنوية بين ٣ و ١٠ ملايين دولار.

٤٠ - وبالنظر إلى الدور الفريد الذي تقوم به هذه المكاتب الإقليمية، فإنني أؤيد بقوة دعوة الفريق إلى إنشاء المزيد من هذه المكاتب حيثما يمكن أن تعود بالفائدة. وأستكشف مع الشركاء الوطنيين والإقليميين في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وكذلك في الجنوب الأفريقي، إنشاء مكاتب في تلك المناطق. وينبغي أن تزود المكاتب الإقليمية بالموارد وفقا لذلك بوصفها الذراع التشغيلي الحاسم لولاية المنظمة الأساسية في مجال منع نشوب النزاعات.

تعزيز القدرات الوقائية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية

٤١ - تضطلع الجهات الإنمائية الفاعلة التابعة للأمم المتحدة بدور حاسم في توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى تدهور حالة ما. فكثيرا ما تكون هذه الجهات هي أول من يُواجَه بأزمة سياسية متنامية، وهي تقوم بدعم النظراء الوطنيين في تحديد المخاطر التي تواجه التنمية ووضع الاستراتيجيات اللازمة للتصدي لها. وفي السنوات الأخيرة، أحرزنا تقدما جيدا في تعزيز قدراتها، بعدة سبل منها إيفاد مستشارين للسلام والتنمية، ومستشارين في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن الخبرات الفنية في مجال الوساطة. كما قمنا بتعزيز قدرات المنسقين المقيمين في هذه الحالات.

٤٢ - ويتيح اعتماد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، فرصة هائلة من أجل تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالات التنمية والسلام والأمن. وأعتزم، بصفتي رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إشراك قادة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في دورات المجلس المقبلة بشأن الكيفية التي يمكن بها حشد منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز العمل الوقائي وبناء السلام. وقد طلبت أيضا إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المضي قدما في استعراض القدرات الحالية للوكالات والصناديق والبرامج، مما يصب في تلك المناقشات والمناقشات اللاحقة.

حقوق الإنسان أولاً

٤٣ - تعد مبادرتي المعنونة ''حقوق الإنسان أولاً'' خطوة أخرى نحو تحديد أولويات جهود المنع وتعزيزها على نطاق المنظومة. وتسعى المبادرة إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة لتحديد علامات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والنزاعات المحتملة في وقت مبكر، وتمكين استجابات استباقية وأكثر فعالية تستفيد من جميع أدوات الأمم المتحدة. ويسعدني تأييد الفريق القوي لهذه المبادرة. وسوف أواصل تعزيزها، بسبل منها إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات الاستعراض المنتظمة للحالات الشديدة الخطورة من جانب كبار

المديرين. وسوف يكفل ذلك التبكير بإجراءات الأمم المتحدة في الميدان، التي تسترشد بأولويات حقوق الإنسان وتستند إليها.

العمل المبكر من خلال ''الأفرقة الخفيفة''

٤٤ - في حالات الأزمات، أو المرحلة الانتقالية للبعثة، أو عندما يتطلب الأمر دعما معززا لممثل الأمم المتحدة ووجودها في بلد ما، فإنه يمكن لأفرقة الخبراء الخفيفة أن تساعد على حشد أنشطة الأمم المتحدة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن من أجل صياغة النهج التي تناسب حالات محددة. ويمكن نشر تلك الأفرقة الصغيرة والمرنة والمحددة المدة، التي تعمل في إطار مساعيَّ الحميدة، في وقت مبكر وبتكلفة منخفضة من أجل العمل الحصيف تحت إشراف المنسقين المقيمين أو بالتشاور الوثيق معهم، حسب الاقتضاء، ومع السلطات الوطنية لغرض تقييم الحالة، ودعم العمليات الوطنية، وتيسير التعاون مع الشركاء. وأعرب عن تقديري لإقرار الفريق هذا المفهوم الهام، وسأواصل الاستفادة منه عند الاقتضاء.

باء - عزيز الشراكات العالمية والإقليمية

٤٥ - سيكون إنشاء الشراكات العالمية والإقليمية الفعالة مهمة بالغة الأهمية للدول الأعضاء والشركاء الإقليميين والأمم المتحدة في السنوات المقبلة. ويعكس تقريري الأخير عن التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين بشأن جهود الوساطة التجارب المكتسبة حتى الآن والكيفية التي يمكننا بها تعزيز الجهود الجماعية.

٤٦ - وأعتزم خلال السنة المقبلة مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع أولئك الشركاء الإقليميين الذين نعمل معهم عن كثب بشكل خاص، من أجل التشاور والإنذار المبكر المشترك وتحليل النزاعات وتنسيق الردود على الديناميات والاحتياجات المحددة لكل منطقة. وسوف ننفذ بالكامل، مع الاتحاد الأوروبي، الأولويات المتفق عليها لزيادة تعزيز شراكتنا الاستراتيجية القوية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وأشارك الفريق الرأي في أنه ينبغي زيادة تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع جامعة الدول العربية، وتستكشف الأمانتان إمكانية نشر مكتب اتصال صغير للأمم المتحدة.

الاتحاد الأفريقي شريك رئيسي

٤٧ - في ضوء وجود معظم عمليات الأمم المتحدة للسلام في أفريقيا، وعمليات السلام الكبيرة الجارية للاتحاد الأفريقي، وجهود الوساطة المشتركة في جميع أنحاء القارة، يعد الاتحاد الأفريقي الشريك الإقليمي الرئيسي للأمم المتحدة. ويقوم التعاون فيما بيننا على المبادئ التي

تنطبق على الشركاء الإقليميين الآخرين، بما في ذلك اتخاذ القرارات بالتشاور ووضع الاستراتيجيات المشتركة المناسبة من أجل توفير استجابة متكاملة للتصدي للتراعات، استنادا إلى الميزة النسبية والشفافية والمساءلة ومراعاة القواعد والمعايير الدولية. والأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بصدد اتخاذ خطوات من أجل وضع الصيغة النهائية، في عام ٢٠١٦، لإطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإقامة شراكة موسعة في مجالي السلام والأمن، والذي سيكون بمثابة مخطط نموذجي للمشاركة المبكرة والمستمرة بين المنظمتين قبل نشوب التراع، وخلاله، وبعد انتهائه، بهدف التوصل إلى حلول سياسية للأزمات التي نواجهها. وتدعم المبادئ التي يرتكز إليها هذا الإطار أعمال مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي. وقد برهن هذا الاطار على قيمة النهج التعاونية.

٤٨ - وإذا كان للأمم المتحدة أن تفي بالتزامها بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، يلزم لنا بلوغ الوضع الأمثل بالنسبة لطائفة كاملة من طرائق الدعم المحتملة التي يمكن أن تشمل الجمع بين التبرعات والأنصبة المقررة والدعم الثنائي. واتفق في الرأي مع دعوة الفريق إلى مواصلة آليات التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، أثني على التزام الاتحاد الأفريقي بالاعتماد على الذات، بما في ذلك تمويل ٢٥ في المائة من عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام في المستقبل. وأحث الدول الأعضاء على النظر عاجلا في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تستجيب لهذه المبادرة. ودعما لذلك، وعملا بالرسالة التي وجهتها إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/2015/3)، فقد طلبتُ إلى الأمانة العامة أن تضطلع، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الشركاء الآخرين، باستعراض وتقييم مختلف الآليات المتاحة حاليا لتمويل ودعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام التي يأذن بها المجلس. وسوف يسترشد ذلك الاستعراض بنتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي مؤخرا.

٤٩ - وأعترف، شأني في ذلك شأن الاتحاد الأفريقي، بأن أي تمويل تقدمه الأمم المتحدة يعتمد على القدرة المؤسسية على التخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها وإدارتها بفعالية، وسوف يتوقف على الامتثال لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها ونظامها المالي وقواعدها المالية. وتضع مبادرات مفوضية الاتحاد الأفريقي الأخيرة للإصلاح وإعادة الهيكلة الأسس اللازمة لتحقيق المزيد من الفعالية في العمليات المؤسسية. ونحن ندعم الجهود الكبيرة التي تبذلها المفوضية من أجل تحديد مفهوم فعال لدعم البعثات للاتحاد الأفريقي والقدرات اللازمة للتنفيذ. وفي هذا الاطار، نستكشف الكيفية التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي أن يحصل على

العقود الإطارية للأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، سوف نضمن استمرار اتاحة مخزونات النشر الاستراتيجية بالأمم المتحدة كآلية لتوفير إمكانية وصول الاتحاد الأفريقي بسهولة إلى السلع والخدمات المطلوبة من أجل إنشاء عملياته وتعهدها.

٥٠ - وستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية وخبرات التخطيط لمساعدة الاتحاد الأفريقي في منع نشوب التراعات، والوساطة، والتخطيط العسكري والشرطي والإدارة اللوجستية والمالية وإصلاح القطاع الأمني والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإجراءات المتعلقة بالألغام. وسوف نواصل أيضا دعم التزام الاتحاد الأفريقي بإدماج حقوق الإنسان في عمليات الاتحاد الأفريقي، وبكفالة التزام القوات التي ينشرها الاتحاد الأفريقي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين من أجل تسهيل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وتشمل مجالات العمل المحددة التي اتفقنا على دعمها التدريب السابق للنشر، وآليتي الرصد والرقابة، وفرز الموظفين.

٥١ - وأتوقع تماما أن تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عمليات السلام بالتعاقب أو بالتوازي في السنوات المقبلة. ومن الواجب علينا إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات التشاورية، والآليات المشتركة، عند الاقتضاء. ولقد اتفقنا على أن نضع، بحلول أوائل عام ٢٠١٦، رؤية مشتركة للنقاط المرجعية للاسترشاد بها في الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي إلى عمليات الأمم المتحدة، استنادا إلى الدروس المستخلصة من جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال ومالي. واتفقنا أيضا على بدء العمل المشترك على توحيد عملية إعادة إلحاق الأفراد النظاميين من عمليات الاتحاد الأفريقي إلى عمليات الأمم المتحدة، مما يتناول، في جملة أمور، الاحتياجات من التدريب والمعدات والاكتفاء الذاتي ومعايير الأداء والسلوك والمساءلة والدعم اللوجستي.

جيم - عمليات السلام المصممة خصيصا

٥٢ - تستلزم الطلبات على عمليات السلام اليوم وأثرها وتكلفتها التعزيز الشامل لسبل تخطيط العمليات وتنفيذها. والدعوة إلى عمليات السلام المصممة خصيصا التي يمكنها الاستجابة بفعالية طيلة التراع هي إحدى توصيات الفريق التي سأعطيها الأولوية.

التحليل والتخطيط

٥٣ - أؤيد تأييدا تاما رأي الفريق، الذي كرره فريق الخبراء الاستشاري، بأن يشمل تحليل التراعات بصورة منتظمة إدراج اعتبارات حقوق الإنسان والتهديدات التي يتعرض لها

المدنيون وكذلك الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والجنسانية والإقليمية للنزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، سيجري خلال الأشهر الستة المقبلة تنقيح منهجيات تحليل النزاعات القائمة، وإصدار مبادئ توجيهية جديدة بما يتيح التطبيق المنهجي للتحليل المشترك للنزاعات، وكذلك تعزيز آليات التحليل والاستجابة على نطاق المنظومة، الموضوعة في إطار مبادرة حقوق الإنسان أولا – ممثلة في الاستعراض الفصلي الإقليمي وفريق العمل الرفيع المستوى – وإضفاء طابع مؤسسي عليها.

٥٤ – وتعتمد الأمم المتحدة سياسة عامة على نطاق المنظومة بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين مما يوفر أساسا جيدا للتخطيط في سياق عمليات السلام. وينبغي أن يُنفذ ذلك باستمرار ويُنقح على الدوام. وإنني بصدد إنشاء قدرة مركزية مصغرة للتحليل والتخطيط في مكتبي في حدود الموارد المتاحة، على النحو الذي أوصى به الفريق، وذلك لدعم النهج الاستراتيجي والمتسق الذي تتبعه الأمم المتحدة تجاه الاستجابة للنزاعات منذ مراحلها الأولى. وسوف يستفيد هذا الكيان من المعلومات المتاحة للمنظومة ويقوم بتحليلها وتصنيفها لغرض إعداد الاعتبارات والخيارات الاستراتيجية للاستجابات الممكنة للأمم المتحدة. وسيقوم بترجمة توجيهاتي إلى تعليمات استراتيجية تحدد المعايير العامة لمشاركة الأمم المتحدة المحتملة، وتطرح تقييمات استراتيجية عند الاقتضاء، وتحدد الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك للإدارة الرائدة. وسوف تعمل هذه القدرة الصغيرة أيضا على كفالة امتثال التخطيط المتكامل لتوجيهاتي الاستراتيجية وسياسات التخطيط ذات الصلة خلال مدة العملية.

٥٥ – والإدارات الرائدة هي المسؤولة عن المضي قدما بالتقييمات الاستراتيجية المتكاملة وعمليات التخطيط. وسيتولى مسؤول التخطيط المعزز بالصلاحيات والذي يعمل من داخل الإدارة الرائدة، والجهات المسؤولة عن التخطيط على نطاق المنظومة، وضع خطط استراتيجية متسقة ومُرتَّبة بحسب الأولوية. والأمانة العامة بصدد جمع قائمة بأسماء كبار المخطِّطين بالاستفادة من القدرات داخل المنظومة وخارجها. وإنني أتفق أيضا مع توصية الفريق بنقل المسؤولية عن التخطيط التشغيلي للبعثات، في أقرب وقت ممكن عمليا، إلى الميدان. وستكون البعثات مسؤولة عن إعداد خطط تشغيلية للبعثات والعناصر تتسم بالاتساق والقابلية للاستخدام تبادليا وتتكيف مع بيئتها التشغيلية. وستكون الإدارات الرائدة في المقر هي المسؤولة عن استعراض الخطط التشغيلية والموافقة عليها، بعد إجراء تقييم يتعلق بما إذا كانت الخطط التشغيلية تعكس توجيهات التخطيط الاستراتيجي وتتسم بالاتساق وتعكس الموارد المتاحة. وقد بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالفعل بالموافقة بصورة مشتركة على المفاهيم المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والدعم.

٥٦ - ويقتضي التخطيط الفعال أيضا توافر مخطِّطين من ذوي القدرات والمتعددي التخصصات. وإنني ملتزم بتعزيز التدريب في مجال تحليل النزاعات وتقييمها، فضلا عن التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، بحيث يتسلح موظفو الأمم المتحدة بالقدرة على العمل معا باقتدار. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم هذه الجهود.

الولايات المتعاقبة

٥٧ - يتيح لي تحليل الجودة أن أقدم للمجلس ما يحتاجه من مشورة واضحة ومدروسة جيدا لتقييم خيارات التصدي للأزمات. ولذا، فإن قرار البدء في عملية سلام، يجب أن ينفذ في سياق الحوار المستمر بشأن الأولويات الناشئة والكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالجها. وإنني أؤيد اقتراح الفريق بأن ينظر المجلس في السبل التي تمكّنه من ترتيب الأولويات والمهام التي يحددها لعمليات السلام بشكل أفضل. وقد اتخذت بعض الولايات الصادرة عن المجلس مؤخرا خطوات جديرة بالترحيب في هذا الاتجاه.

٥٨ - وقد يقرر المجلس، على أساس أهداف سياسية واضحة، أن ينشئ ولاية أولية ثم يطلب إليَّ الرجوع إليه، بعد فترة محددة، بمزيد من المقترحات الشاملة المتعلقة بمهام البعثة ذات الأولوية، بما في ذلك تقييم القدرات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والقدرات الفنية وقدرات الدعم اللازمة للتنفيذ، والخيارات المتاحة لبناء القدرات بسرعة ونشرها.

٥٩ - وحيثما يكون حضور أعداد كبيرة من القوات لازما على الفور، على سبيل المثال في الحالات التي تنطوي على احتياجات للحماية العاجلة، يجوز للمجلس أن يحصر الولاية، في البداية، في المهام السياسية والأمنية ومهام الحماية، على أن يكون مفهوما أن أي مهام أخرى تتوقف على التقدم المحرز بشأن التهديدات المباشرة للمدنيين. وفي هذه الحالات، ستشمل التقارير التي أُعدها إجراء تقييم منتظم لتأثير البعثة الحمائي والسياسي، ومدى ما لها من قدرات على الوفاء بمهامها الحمائية والدعم السياسي والعملي الإضافي المطلوب. وستتعقب هذه التقارير أيضا التقدم المحرز في العملية السياسية وتحديد خيارات بشأن إدخال تغييرات على استراتيجية البعثة وولايتها حيثما لا يجري إحراز تقدم. وعندما تتاح فرص حل سياسي، فسأتولى تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي يمكن أن تتخذها البعثة لدعم تلك الإجراءات والنهوض بها.

٦٠ - وتتمثل فوائد النهج المتعاقبة، بالإضافة إلى تحسين استخدام الموارد المحدودة وتحسين إدارة المخاطر، في أنها تمكّن عمليات الأمم المتحدة للسلام من إجراء مشاورات مبكرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين لتصميم المهام الصادر بها تكليف وتنفيذها. ويتيح

التعاقب أيضا للمجلس إمكانيات أكبر لإشراك الدول المضيفة والشركاء الإقليميين فيما يتعلق بالتوقعات والالتزامات. وإنني أرحب بإتاحة الفرصة مبكرا لمناقشة هذه الخيارات مع المجلس.

الحوار بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة

٦١ - تعد مواصلة الحوار بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة أمرا ضرورياً لفهم الاستجابة المناسبة والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بالولاية وإدارة عمليات السلام فهما مشتركا. وينبغي أن يبدأ هذا الحوار قبل إنشاء البعثة. ويتمثل أحد الخيارات التي يمكن أن يُنظر فيها في أن تقدم الأمانة العامة إحاطة إلى البلدان المساهمة المحتملة وأعضاء المجلس كليهما بشأن تقييمها لتزاع من التزاعات قبل الإذن ببدء العملية. ويمكن أن يساعد هذا التقييم على تنبيه البلدان المساهمة المحتملة، ويتيح لها النظر في القدرات اللازم توفيرها. ومن شأنه أيضا أن يتيح فرصة للمجلس للحصول على إيضاحات بشأن التحديات والفرص المترتبة على التكليف بمهام معينة وبناء القدرات اللازمة في نطاق أطر زمنية محددة.

٦٢ - ومع اقتراب المجلس من إصدار إذن ببدء ولاية أي عملية أو تغييرها، يمكن بعد ذلك إجراء مجموعة من المشاورات الثلاثية لكفالة وضوح الأولويات المقررة، والمتطلبات التشغيلية المترتبة عليها، والقدرات اللازم توفيرها. وستكون هذه المناقشات مشفوعة بالمفاوضات الجارية فيما يتعلق بمذكرة تفاهم بين فرادى البلدان المساهمة والأمانة العامة. ولكفالة الوضوح الكامل بشأن التزاماتنا المشتركة، وجهت تعليمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بأن تدرجا في كل مذكرة تفاهم بيانا بالاحتياجات ذات الصلة للوحدات، والذي يعدد بالتفصيل القدرات والمعايير التي يلزم توفيرها والمهام التي سيُضطلع بها.

٦٣ - وفور إنشاء ولاية تتعلق بعملية للسلام، تقوم الأمانة العامة بتقديم إحاطة للبلدان المساهمة بصورة منتظمة والتماس آرائها فيما يتعلق بتقييم التقدم المحرز. ويقع علينا واجب القيام فورا بتقديم شرح بشأن أي تغييرات أو شروط تترتب عليها آثار على القوات العسكرية وقوات الشرطة.

التعاون المتعلق بالأولويات الوطنية وحشد الدعم للعمل

٦٤ - تشكّل موافقة السلطات الوطنية أساس عمل الأمم المتحدة في أي بلد من البلدان. وإنني أعتزم بحث إبرام اتفاقات مع الحكومات المضيفة المعنية كوسيلة لضمان فهم الولايات واتفاقات مركز البعثات، وحسب الاقتضاء، دعم تنسيق المشاركة الدولية. بيد أن تأييد

السكان المحليين ضروري لإنجاز أي عمل فعال. ويجب أن تعزز عمليات الأمم المتحدة للسلام تأييد الجمهور الفوري لعمليات النشر، كما يحظى التواصل الاستراتيجي والمشاركة المجتمعية بأهمية أساسية. وحيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك، ستقوم عمليات حفظ السلام بتعيين موظفين وطنيين وموظفي اتصال محليين، ولا سيما من النساء، في البداية. وتشكل استطلاعات الرأي العام التي تضطلع بها العديد من عمليات السلام وسيلة قيّمة لإجراء تقييمات منتظمة بشأن تقدم أولويات المجتمعات المحلية وتطورها. وقد أصدرت تعليمات بإجرائها بصورة منتظمة.

تقديم استجابات متسقة

٦٥ - عندما يتم تحديد أولويات مجلس الأمن والأولويات الوطنية، فإن أولويتي تتمثل في تقديم الأمم المتحدة لاستجابة متسقة. وتتيح لنا النهج المتكاملة إيجاد سبل جديدة للعمل معا وتمكّن من الاستفادة من الدعم المتخصص على نطاق المنظومة. ويمكن أن تكون هذه النهج أكثر فعالية من حيث التكلفة عندما تتقاسم عناصر البعثة والوكالات المشاركة أماكن عمل الموظفين والخدمات، وتضع ترتيبات لتقاسم التكاليف. وإنني أعتزم التعجيل بإنشاء منابر بغرض تنسيق العمل في المجالات الشاملة لعدة قطاعات. ويجمع مركز التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الكيانات لتقديم دعم مشترك في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان في ١٩ بلدا لديها عمليات سلام، وغيرها من حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وإنني أعتزم تعزيز هذا الترتيب عن طريق تعزيز قدراتها على تصميم البرامج المشتركة وتنفيذها.

٦٦ - وستستفيد مهام الحماية أيضا من المزيد من اتساق إطار الدعم من أجل تحقيق أثر أكبر. ومن شأن إيجاد برنامج مشترك في هذا المجال، بدءا بالتوعية المجتمعية على الصعيد المحلي ثم بالتوسع في إدارة المعلومات المتعلقة بالبعثات على نحو يفيد عملها ويعزز الاستجابات المتعلقة بالحماية، والتقارير المقدمة إلى المجلس، من شأن مثل هذ البرنامج أن يعزز الاستجابة والرصد والاتساق بين مهام الإبلاغ المتعددة ، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأطفال والنزاعات المسلحة والعنف الجنساني المتصل بالنزاعات. ومع السير قدما، ينبغي لكل عملية من عمليات حفظ السلام والتي تنطوي على ولاية تتعلق بحماية المدنيين أن تضم مستشارا مدنيا أقدم معنيا بحماية المدنيين، ويكون مقر عمله في مكتب الممثل الخاص للأمين العام، وتناط به مهمة تنسيق صياغة الاستراتيجيات والتوجيهات على نطاق البعثة لجميع العناصر ذات الصلة بالجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجموعة المعنية بالحماية الإنسانية. ومع إيلاء الاعتبار

الواجب للاحتياجات من المرونة في الاستجابة لظروف مختلفة، سيتم دمج القدرات المخصصة لمهام الحماية المتخصصة المتعلقة بحماية الطفل والعنف الجنسي المرتبط بالتراعات ضمن عناصر حقوق الإنسان في البعثة. وسيكون رئيس هذا العنصر مسؤولا، عن طريق رئيس البعثة، عن تنفيذ هذه المهام المتخصصة، والتأكد من أن فرصة المشاركة والمعلومات والدعم اللازم لإنجاز الولاية ستتاح للمثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والتراع المسلح، والمعنيين بالأطفال والتراعات المسلحة، وبالعنف الجنسي في حالات التراع.

٦٧ - وتعتبر الآليات المتسقة الكفيلة بدعم المشاركة الكاملة للمرأة في السلام والأمن ذات أهمية حيوية. وبناء على نجاح تجربة رائدة في هايتي، قررت أن أطلب، من الآن فصاعدا، أن يكون مقر كبير المستشارين المعني بالقضايا الجنسانية لعمليات الأمم المتحدة للسلام في مكتب الممثل الخاص للأمين العام مع دعمه بالخبرات الجنسانية التي ستدمج في العناصر التشغيلية للبعثة. ومن دواعي سروري أن كلا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية بصدد وضع ترتيبات لتعزيز تقديم الدعم الفني والتقني للبعثات، والاستفادة من المزايا النسبية لكل من هذه الجهات. ويستعرض تقريري المقبل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تفاصيل عن الجهود الجماعية الرامية إلى النهوض بجدول الأعمال المعني بالمرأة والسلام والأمن.

٦٨ - وتشكّل فرص العمل وسبل العيش أحد الشواغل الأخرى الرئيسية في المجتمعات المحلية وهو شاغل تحظى فيه وكالات الأمم المتحدة وجهات أخرى بمزايا نسبية. وتنمي الأمم المتحدة والبنك الدولي تعاونهما وتتقاسمان مجموعة من أهداف الشراكة. ولتعزيز التعاون بين قطاعي الأمن والعدالة، والوظائف الحكومية الأساسية والعمالة، أوعزتُ إلى الإدارة العليا بأن تقترح إيجاد آلية تجمع بين الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية الرئيسية للتعاون بصورة متسقة على الاستجابة للبلدان التي تمر بأزمات.

٦٩ - وإنني أرحب بالنداء الذي وجهه كل من الفريق وفريق الخبراء الاستشاري لمعالجة النقص في تمويل مختلف الأنشطة اللازمة لتحقيق السلام وصونه. فقد اقتصرت الجهود الرامية إلى تنفيذ البرامج التي تطلبتها الولايات الصادرة عن مجلس الأمن على تمديد لنموذج توفير الموارد التقليدي. ومع ذلك، فإن هناك خيارات بنّاءة لاستخدام الموارد المتاحة في حشد الشركاء دعما لتنفيذ الولايات. وفي هذا السياق، فإنني بصدد اتخاذ تدابير من أجل كفالة أن تشمل طلبات البعثات المقبلة المتعلقة بالميزانية طائفة كاملة من الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات وأن تنسق البعثات أعمالها على نحو وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذا المسعى. وعلينا أيضا أن ننظر في الكيفية التي يمكن أن تدعم صناديق التمويل الجماعي على الصعيد

القطري وفقا لها إيصال الدعم المنسق في المجالات الشاملة لعدة قطاعات والمساعدة على إدارة مخصصات المعونة المتقلبة دوما.

٧٠ - وقد أصبح الصندوق الذي أنشأته لبناء السلام أداة أثبتت نجاحها في تقديم المساعدة بتوفير التمويل السريع والمتسق والمتسم بتحمل المخاطر، وهي أداة تحدث أثرا في البيئات السياسية الحساسة. وهذا الصندوق في حاجة ماسة إلى موارد إضافية من أجل مواصلة العمليات في المستوى الحالي البالغ ١٠٠ مليون دولار سنويا. وللمضي قدما في هذا السبيل، سوف أبحث بنشاط، وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء ومن خلال الهيئات الحكومية الدولية المناسبة، الخيارات المتاحة لتوفير موارد يمكن التنبؤ بها للصندوق. وإنني أعتزم أن أوجه انتباه المجلس ولجنة بناء السلام إلى ثغرات التمويل المستمرة.

تقييم الأثر وعملية الانتقال

٧١ - يتيح التقييم المنتظم للتقدم الذي تحرزه البعثة تكييف العمليات لاستجاباتها لبيئة تتطور بسرعة. ومع أن خطوات كبيرة قد اتخذت من أجل إجراء تقييم ميداني متكامل، فإن الأدوات اللازمة للقيام بذلك لا تزال غير مكتملة. وغالبا ما يكون قياس التقدم على نفس الدرجة من التعقيد التي يتسم بها إحرازه. ويمكن أن ييسر تحسين تقييم الأثر المعايير الواقعية للبعثات، ويمكن لوضع ميزانيات تركز أكثر على النتائج أن يوجه على نحو أفضل التقييم وإدارة الموارد.

٧٢ - ويمكن أن تكمِّل التقييمات الدورية المستقلة النهج القائم بدرجة أكبر على الأثر. وإنني أدرك أن العديد من التقييمات الروتينية والمخصصة تضطلع بها كيانات متعددة في المقر. وقد أوعزت بتبسيط عمليات الاستعراض بما يتيح المزيد من التقييمات المستقلة المنهجية، وسوف أقدم تفاصيل في تقريري المقبل عن الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام.

٧٣ - ويحظى بالأهمية نفسها مواصلة التحليل وقياس الأثر فيما يتعلق بتحقيق الانتقال الناجح لعمليات السلام. ويجب الاضطلاع بهاتين العمليتين مع الشركاء الوطنيين وشركاء الأمم المتحدة الذين قد ينهضون بالعمل الذي كانت تقوم به أولا عمليات حفظ السلام ويدفعون به قدما. وينبغي أن تتضمن هاتان العمليتان تقييما لقدرات الجهات الفاعلة ومواردها. وستمثل هايتي وليبريا وكوت ديفوار الحالات الأولى لهذا النهج، بالاستفادة من عمليتي الانتقال الفعالتين في تيمور - ليشتي وسيراليون. ومن الضروري أيضا استمرار

المشاركة السياسية بعد الفترة الانتقالية. وتحظى بإمكانيات كبيرة في هذا الصدد لجنة بناء السلام، والمنظمات والمكاتب الإقليمية ويمكن أن تقوم بدور قيّم في هذا الخصوص.

التمويل والهياكل

٧٤ - تحول بعض ترتيبات التمويل الحالية المعمول بها في الأمانة العامة دون تصميم عمليات حفظ السلام بحسب الظروف التي تعمل فيها، كما تؤدي إلى زيادة التكاليف وعرقلة الجهود الرامية إلى الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة للمنظمة. ويقدم تقريري عن الترتيبات اللازمة لتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340)، الذي ما زال معروضا على الجمعية العامة لكي تنظر فيه، خيارات من شأنها أن تذلل هذه العقبات التي تحول دون تصميم عمليات حفظ السلام وفقا للظروف التي تعمل فيها. وإنني أؤيد دعوة الفريق الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات فورية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. بيد أن اتباع نهج متسق مصمم خصيصا لكي يلائم احتياجات عمليات حفظ السلام سيتطلب أيضا تذليل العقبات الماثلة حاليا أمام توفير الدعم المتخصص للبعثات الميدانية، سواء كان في مجال حقوق الإنسان أو الوساطة أو المساعدة الانتخابية لبعثات حفظ السلام، أو من حيث دعم البعثات السياسية الخاصة بالمشورة العسكرية وفي مجال سيادة القانون.

٧٥ - وعلى نحو ما لاحظه الفريق، فإن هيكل الأمانة العامة يشكل في حد ذاته عقبة أمام اتباع نهج أكثر اتساقا. وإعادة الهيكلة، في حد ذاتها، لن تحل مشاكل الاتساق والسرعة والكفاءة، ولكنها يمكن أن تساعد على تقليل عدم الكفاءة وعلى دعم التعاون في تخطيط عمليات حفظ السلام ونشرها. وسيتعين النظر بصورة أشمل في توصية الفريق بإعادة هيكلة البنية المعنية بالسلام والأمن في الأمانة العامة، وهو ما أشجع خلفي على القيام به. وستكون إعادة هيكلة الأمانة العامة ضرورية ولكنها لن تكفي للتوصل إلى نهج مصمم خصيصا لعمليات حفظ السلام وتقديم استجابات تتناسب مع ظروف كل نزاع.

دال - الدعم الميداني السريع

تمكين الميدان

٧٦ - إن تصميم عمليات السلام وفقا للظروف التي تعمل فيها سيظل هدفا بعيد المنال ما لم نغير الطريقة التي ندعم بها تلك البعثات. وكثيرا ما يتسم الإطار الإداري الحالي لعمليات حفظ السلام بالبطء والتعقيد والعزوف عن المخاطرة. فاستقدام ونشر المدرجين في قوائم المقبولين لشغل وظائف موظفين مدنيين في عمليات حفظ السلام يستغرق فترة متوسطها ١٨٠ يوما، منها ١٢٠ يوما لإنجاز إجراءات التحقق من الجهات المرجعية،

والموافقة الطبية، والسفر إلى مركز العمل. وتنطوي عملية استقدام ونشر الأفراد النظاميين على ما لا يقل عن ٢٠ خطوة منفصلة تضطلع بتنسيقها أربع شعب مختلفة في ثلاث إدارات قائمة بذاتها. وقد أثبتت العمليات الحالية عدم فعاليتها عندما تُطبق في بيئات نائية ومضطربة تتسم بشح الموارد. ولا بد من إحداث تغير جماعي في الثقافة السائدة والسياسات المطبقة والنُهج المتبعة.

٧٧ - ويجب أن ننظر إلى الممارسات العالمية الفضلى المتبعة في إدارة المنظمات الميدانية. وهذا النهج، المتبع في معظم بلداننا، موجه إلى مواءمة السُلطات وترتيبات المساءلة مع المسؤوليات المضطلع بها. وإنني أعتزم الاستمرار في تمكين البعثات الميدانية بحيث تكون قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها واستخدام مواردها بفعالية وخاضعة للمساءلة.

٧٨ - ويجب على جميع المديرين في الأمم المتحدة إبداء روح المسؤولية في إدارة الأموال والموارد التي عُهد بها إلى المنظمة. ومن ثم، فإن تخويل سلطات إضافية للمديرين الميدانيين ستصحبه جهود قوية لتعزيز قدرات إدارة البعثات. وسوف أُخضِع المديرين للمساءلة وأحدد بوضوح تسلسل القيادة والتوجيه في ممارسة السلطات. وستشمل ترتيبات المساءلة متطلبات إبلاغ واضحة، والرصد والدعم الفعالين، وتقييم الأداء بانتظام، فضلا عن إجراءات تصحيحية لدعم تعزيز السلطات ومسؤوليات صنع القرار.

٧٩ - ويتطلب تصميم عمليات حفظ السلام وفقا للظروف السائدة في الميدان وجود قوة عمل دينامية يمكن تعديلها وإعادة تشكيلها لتلبية احتياجات محددة في أي وقت من الأوقات. وينبغي أن تكون المنظمة قادرة على استقدام الأفراد المؤهلين ونشرهم بسرعة في إطار أنسب الشروط والنظم التعاقدية أو إنهاء التعاقد معهم إذا لم تعد هناك حاجة إليهم لتنفيذ الولاية أو إذا اقتضى السياق ذلك. وهذا أمر غير ممكن في إطار الترتيبات الحالية. ويخضع تعيين الموظفين الفنيين الوطنيين لنفس المعايير المطبقة على الموظفين الدوليين حتى في البلدان الخارجة من نزاعات طويلة الأمد حيث لا تسمح الظروف لهم باستيفاء تلك المعايير. وإنني أعتزم إنجاز استعراض، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، للعمليات الرئيسية التي قد لا تكون داعمة لعملياتنا الميدانية، وقد طلبتُ إجراء استعراض أشمل، من المقرر إنجازه بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، للسياسات والإجراءات المعمول بها في الأمانة العامة.

٨٠ - وإنني ملتزم بضمان أن تجسد السياسات والإجراءات الإدارية المنظورات والاحتياجات الميدانية. ولتحقيق هذه الغاية، سأنشئ آليات استشارية داخلية ذات طابع رسمي وبمشاركة ممثلين من البعثات الميدانية لكفالة تطبيق هذه السياسات والإجراءات على

جميع موظفي الأمانة العامة، بمن فيهم العاملون في الميدان، واتخاذ الترتيبات المحددة ذات الصلة بالعمليات الميدانية، عند الاقتضاء.

التدابير الإدارية الدائمة في حالات بدء تشغيل البعثات وحالات الطوارئ

٨١ - سأقوم، بحلول نهاية عام ٢٠١٥، بوضع تدابير إدارية لحالات بدء تشغيل البعثات وحالات الأزمات على أن تصبح سارية لفترة ستة أشهر قابلة للتجديد عند إنشاء إحدى عمليات حفظ السلام أو بناء على إقراري لحالة ما بأنها أزمة أو حالة طوارئ. وتشمل هذه التدابير بعض التدابير الاستثنائية التي يتم إقرارها في حالات من قبيل مواجهة أزمة إيبولا والزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠، والبعثات التي بدأ تشغيلها في الآونة الأخيرة. وقد نشأت العقبات الأخرى التي تحول دون تقديم استجابة سريعة يمكن التنبؤ بها، مثل تحديد تعيين موظفي المقر في مهام مؤقتة بفترة أقصاها ثلاثة أشهر، بموجب مقررات اتخذتها الجمعية العامة. وبما أن هذه العقبات تقيد استخدام الدعم الاحتياطي من موظفي الأمم المتحدة، فإنني اعتزم تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة في سياق تقريري المقبل عن الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام.

إنشاء قدرات على مستوى المقر تكون قادرة على الانتشار السريع

٨٢ - ستضع إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام، بحلول مطلع عام ٢٠١٦، الصيغة النهائية لمفهوم وإجراءات تشغيلية موحدة لإنشاء قدرات مدنية وعسكرية وشرطية متكاملة على مستوى المقر تكون قادرة على الانتشار السريع والعمل بكامل طاقتها في غضون فترة تتراوح بين ٨ أسابيع و ١٢ أسبوعا من إصدار ولاية من ولايات حفظ السلام. وستستند هذه العملية إلى الجهود التي بذلت في السابق، بسبل منها إدماج التصاميم الموحدة، واستخدام مخزونات النشر الاستراتيجية والحلول النموذجية، وإجراءات التشغيل الموحدة لتيسير النشر السريع للأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة، والترتيبات الاحتياطية لبناء ودعم القدرات المتكاملة على مستوى المقر وغيرها من عناصر البعثات.

مجموعات الدعم المتخصصة

٨٣ - سيظل تشكيل الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة الأداة الرئيسية المستخدمة لتزويد عمليات حفظ السلام بالقدرات النظامية. غير أنه عند بدء تشغيل البعثات أو في حالات الطوارئ أو عندما تكون ظروف العمل صعبة للغاية، سيتعين النظر في طائفة أوسع من خيارات الدعم. ويمكن للقدرات اللوجستية الموجودة في أماكن أخرى في المنظومة، من

قبيل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أن توفر عناصر تمكينية هامة، وسأواصل الاستفادة من الترتيبات المعمول بها التي توفر الشروط اللازمة لإشراك تلك القدرات بسرعة.

٨٤ - وسأدعو أيضا الشركاء الإقليميين والدول الأعضاء التي تملك قدرات في المجالات التمكينية الرئيسية إلى أن تقترح وتوفر مجموعات دعم متخصصة لتلبية الاحتياجات الفنية واحتياجات الدعم المحددة، ولا سيما للاضطلاع بمهام قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الميدانية العاجلة أو لسد الثغرات المؤقتة. وتشمل هذه المجموعات القدرات الهندسية اللازمة لبناء الهياكل الأساسية؛ والحلول الفورية من حيث المرافق الطبية والإجلاء الطبي؛ والدعم الاستراتيجي في مجال النقل الجوي.

هاء - سرعة القدرات النظامية وقدراتها وأداؤها

٨٥ - إن نجاح الشراكة المقامة بين البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة أو فشلها يتوقفان على نشر القدرات النظامية في الوقت المناسب وعلى فعالية أدائها. وإنني أعتزم، بالتعاون مع الدول الأعضاء المهتمة، إنشاء إطار موحد لقدرات الأفراد النظاميين وأدائهم، وذلك لتحسين اتساق وتنسيق المبادرات الرامية إلى تنمية تلك القدرات. وبوسع اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أن تقدم مساهمة فريدة من نوعها في هذا العمل.

النشر السريع للقدرات النظامية

٨٦ - قدم الفريق عددا من التوصيات الهامة للتعجيل بنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام، وإنني أعمل على تنفيذها جميعا. وباستخدام موارد خارجة عن الميزانية، أنشئت خلية صغيرة تُعنى بالتشكيل الاستراتيجي للقوات بغية إشراك البلدان الحالية والمحتملة المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشكل أسرع وأكثر استمرارا في توفير القدرات المطلوبة، بما في ذلك الأفراد من الإناث. وتتولى هذه الخلية أيضا إدارة النظام الجديد لتأهب قدرات حفظ السلام الذي يحل محل نظام الترتيبات الاحتياطية السابق. وسأقترح إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الوظيفة الهامة في طلبي المقبل الذي سأقدمه في إطار حساب الدعم.

٨٧ - ولا جدال في ضرورة توفير هذه القدرات بسرعة. غير أن ثمة عقبتين ماثلتين منذ عقود أمام تحقيق ذلك، ألا وهما الالتزام السياسي والحوافز المالية. وبناء على التجربة السابقة، قررتُ إنشاء ثلاث قدرات مكملة لبعضها البعض وقابلة للنشر السريع، وهي قدرات يمكنها أن توفِر، بدعم من الدول الأعضاء، الأساس لتقديم استجابة سريعة عند الاقتضاء. وستعتمد جميع هذه القدرات على المقر المتكامل للبعثات المشار إليه أعلاه. فأولا، ستعكف الأمانة

العامة على إعداد متطلبات الوحدات الاحتياطية لطائفة من القدرات، وستدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى وضع الترتيبات التي تمكنها من الاستناد إليها في ظروف وفترات زمنية محددة. وستكون هذه القدرات الاحتياطية جزءا من نظام تأهب قدرات حفظ السلام، كما ستكون بمثابة الدعامة التي يرتكز عليها النشر المبكر.

٨٨ - وثانيا، سأواصل بحث ترتيبات النقل السريع والمحدد الأجل للأصول والقدرات من البعثات الحالية لتلبية الاحتياجات في حالات الأزمات أو بدء تشغيل بعثات جديدة. ومع أن هذه الترتيبات التعاونية بين البعثات ليست بديلة للبعثات التي تنشر بموارد كافية، فإنها توفر الوسائل اللازمة للاستجابة بسرعة للظروف المتغيرة، كما في عام ٢٠١١ خلال أزمة كوت ديفوار والانتخابات الليبرية. ولدى قوة الرد السريع التي نشرت في أعقاب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إمكانات كبيرة لدعم عمليات حفظ السلام التي تنشر في تلك المنطقة. وأعتزم الاستفادة من هذا الابتكار وبحث سبل الاستعانة بالقدرات المماثلة التي أذن بها مجلس الأمن في مناطق أخرى.

٨٩ - ثالثا، تُعد الترتيبات المقامة مسبقا بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة فيما يخص قدرات النشر الاستراتيجي وتوفير العوامل التمكينية الرئيسية من الوسائل الناشئة للمساعدة في تسريع وتيرة نشر القدرات اللازمة في حالات بدء تشغيل عمليات حفظ السلام وفي حالات الأزمات. وسوف نواصل إشراك الدول الأعضاء المهتمة والقادرة على توفير القدرات التمكينية الوطنية من خلال الاتفاقات المستقلة ونظام تأهب قدرات حفظ السلام.

٩٠ - ويتمثل الخيار الأطول أجلا في إنشاء ”قدرة طليعية“ تابعة للأمم المتحدة لنشرها في مرحلة بدء تشغيل البعثات أو تعزيزها، على نحو ما اقترحه الفريق. وهذا مفهوم مثير للاهتمام لأنه يتمثل في إنشاء وحدات احتياطية استراتيجية إقليمية يمكن نشرها من أحد المراكز الإقليمية وتكون قادرة على الاكتفاء ذاتيا لمدة تصل إلى ١٨٠ يوما. وقد أوعزت إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أن تواصل بحث هذا المفهوم لمناقشته مع الدول الأعضاء.

تنمية القدرات النظامية وأداءها

٩١ - إن البيئات التي تتسم بسرعة وتيرة تغير الظروف فيها تستوجب توفير قدرات أوسع نطاقا، بما يشمل المهام المتخصصة، وتوفير درجة عالية من الاستعداد التشغيلي. ويجب على

مجلس الأمن والأمانة العامة، عندما يطلبان من البلدان المساهمة زيادة مساهمتها، أن يبذلا مزيدا من الجهود أيضا لدعم تلك البلدان في الوفاء بمتطلبات تلك القدرات وأدائها.

٩٢ - وقد أحرز تقدم، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في وضع معايير واضحة للوحدات العسكرية وتوفير قدرات لمعظم أنواع الوحدات العسكرية. ويجري تفصيل متطلبات دقيقة ومحددة خصيصا لكل عملية من عمليات حفظ السلام. وتيسر هذه الخطوات مبادرات بناء القدرات الثلاثية الأطراف بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والبلدان التي توفر قدرات متخصصة محددة. وإنني أرحب بهذه المبادرات وأدعو الدول الأعضاء الأخرى التي تملك المهارات والقدرات المطلوبة إلى دعم تنمية القدرات التمكينية المتخصصة الأخرى، مثل الخدمات الطبية ووحدات الإشارة.

٩٣ - وتتطلب تنمية قدرات الشرطة بذل جهود متضافرة مماثلة. وسيتم وضع الدعائم المركزية للإطار الإرشادي الاستراتيجي لشرطة الأمم المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وسيوفر هذا الإطار أساسا سليما للتعاون بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن وضع المعايير وتحديد المهام والاحتياجات التدريبية لوحدات الشرطة المشكلة والأفرقة المتخصصة وفرادى ضباط الشرطة. وستكون التوجيهات وأساليب التخطيط والاستقدام الجديدة حاسمة في تحسين الاتساق وقابلية التشغيل البيني. ولدعم هذه الجهود، أوعزتُ إلى شعبة الشرطة أن تجري استعراضا خارجيا للمهام والهياكل والقدرات، وأن تقدم نتائج الاستعراض في تقريري المقبل عن شرطة الأمم المتحدة.

٩٤ - وستظل الحاجة قائمة إلى قدرات جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فثمة افتقار إلى نظام فعال لاقتناء المعلومات وتحليلها وتفعيلها لأغراض عمليات السلام في بيئات معقدة. وقد كلفت الأمانة العامة بوضع بارامترات لإطار للمعلومات والاستخبارات يكون من شأنه أن يدعم فعالية وسلامة عمل البعثات الميدانية. وأُرحب بالمزيد من المناقشات مع الدول الأعضاء بشأن هذه الثغرة العاجلة في القدرات.

٩٥ - ويجب علينا أن نواصل العمل معا على تلبية الحاجة إلى زيادة القدرة على التنقل داخل العمليات الميدانية. وتتطلب الفعالية التشغيلية في سياقات تتسم بسرعة الإيقاع، بما في ذلك القدرة على حماية المدنيين، اتخاذ وضعيات استباقية وتطلعية ووجود آليات دعم مرنة. وقد وجَّهت الأمانة العامة للاضطلاع باستعراض شامل للمسائل المتعلقة بالقدرة على التنقل داخل البعثات وبالقيادة والتحكم في الأصول التي تمكّن العسكريين من أداء مهامهم بحلول ربيع عام ٢٠١٦.

٩٦ - وسوف تتشاور إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام مع الدول الأعضاء من أجل اقتراح تنقيحات لتعاريف ومعايير الإيواء بغرض التركيز على توفير حلول قابلة للتكيف عالية الجودة تكفل ظروف معيشة مقبولة لعمليات النشر قصيرة الأجل وطويلة الأجل، مع توفير القابلية الضرورية للتنقل بغرض التكيف مع متطلبات البعثات الدينامية قبل دورة الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٧.

٩٧ - وتهدف جميع هذه الخطوات إلى كفالة الأداء الفعال في الميدان. وقياس ذلك يتطلب معايير واضحة للأداء. واستنادا إلى ما جرى مؤخرا من تطوير لإطار لكفالة التأهب للعمليات، ينبغي لإطار القدرات والأداء المقترح أن يمضي قدما في هذا التطوير. وفي حين أن الاستعدادات السابقة للنشر، المدعومة بزيارات الأمانة العامة، تظل بالغة الأهمية من أجل كفالة التأهب للعمليات، فإنه ينبغي أيضا إجراء تقييمات الوحدات والمعدات بشكل منتظم في البعثات. ومن شأن هذه التقييمات أن تسمح بالكشف المبكر لأوجه النقص، بما في ذلك تلك الناجمة عن العمل في بيئات قاسية، وأن تتيح تنبيه المساهمين والمعالجة السريعة للمشاكل، وأن تكفل تلقي الوحدات للدعم الضروري أو التدريب التعويضي المطلوب. وينبغي تعزيز الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام دعما للأداء الميداني.

٩٨ - ويجب على كل المساهمين الإفادة، خلال المفاوضات حول النشر المحتمل، عن المحاذير الوطنية المتصلة باستعمال الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة الخاصة بكل منهم. وسوف تأخذ عملية اتخاذ القرار هذه المحاذير في الحسبان عند اختيار القوات لعمليات السلام، بما في ذلك تقرير ما إذا كان يتعين المضي قدما في النشر أم لا. ولا يمكن القبول بعد النشر بمحاذير إضافية غير تلك التي وافقت عليها الأمانة العامة صراحة. وقد أصدرت تعليماتي إلى البعثات بإبلاغ المقر بأي وقائع رفض لاتباع أوامر قائد القوة أو مفوض الشرطة، سواء لأسباب تتعلق بمحاذير وطنية جديدة أو لأسباب أخرى. وسوف تبلغ الأمانة العامة الدولة العضو المعنية على الفور، كما ستبلغ بشكل منتظم مجلس الأمن، وإذا لم تَلُح تدابير تصحيحية وشيكة، ستقوم الأمانة العامة بإعادة الوحدة المعنية إلى وطنها.

التدريب

٩٩ - تتطلب تعقيدات عمليات اليوم جهدا جماعيا يرمي إلى تعزيز تدريب الأفراد النظاميين على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب تعظيم الوقت المحدود المتاح للتدريب السابق على النشر بغرض زيادة التأهب والإلمام بمعايير ومقتضيات الأمم المتحدة. وسوف

أُنفذ ثلاث مبادرات مترابطة من أجل تعزيز التدريب السابق للنشر وأشجع الدول الأعضاء على دعمها.

١٠٠ - أولا، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، سوف أطلب إلى الدول الأعضاء إعطاء شهادات لجميع الأفراد النظاميين الذي أكملوا التدريب السابق للنشر المنصوص عليه من الأمم المتحدة كجزء من عمليات تشكيل القوات والشرطة. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بتعزيز أفرقة التدريب المتنقلة التابعة لها بغرض تقديم دعم محدد الأهداف للدول الأعضاء المعنية باستيفاء هذا الشرط.

١٠١ - وثانيا، طلبت إلى إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني دعم إنشاء شراكات تدريبية ثنائية وإقليمية. وسيكون من شأن هذه القدرة أن تعمل كمركز لمواءمة القدرات التدريبية للدول الأعضاء مع الاحتياجات، بالأخص دعما للمساهمين الجدد والناشئين بالقوات وبأفراد الشرطة. وثالثا، أنوي إنشاء مركز رائد لتدريب المدربين، مدعوما بالتبرعات، لصالح الأفراد النظاميين. وسوف يعزز المركز دور الأمم المتحدة في وضع معايير التدريب وسيتيح التفاعل في وقت أبكر وبشكل أكثر اتساقا مع الدول الأعضاء في إعداد الأفراد النظاميين.

واو - السلامة والأمن

١٠٢ - أدى تدهور البيئة الأمنية العالمية إلى زيادة طبيعة وحجم التحديات الأمنية التي تواجه عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويتم استهداف الأمم المتحدة بشكل مباشر من قِبَل بعض الأطراف التي لا ترى في المنظمة كيانا حياديا أو تعتبر وجودها عائقا أمام أهدافها. وتزداد جسامة التهديد، في بعض السياقات، بفعل الخطوط الغائمة بين الجماعات الجنائية والمتطرفة والتنافس فيما بينها. وأدت التراعات المكثفة أيضا إلى زيادة خطر الهجمات غير المباشرة على موظفي عمليات السلام. ولن يطرأ على بيئة التهديد هذه تحسُّنٌ كبير في الأجل القصير. ويجب أن ينصب تركيزنا على زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على ”البقاء والتنفيذ“ مع كفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة.

١٠٣ - وتتمثل بعض أكثر السبل فعالية لكفالة سلامة أفرادنا في الاستعمال المتزايد للمركبات المدرعة والتكنولوجيا، وتحسين الاتصالات، وجمع المعلومات وتحليلها، وتوفير التدريب والرعاية الطبية الجيدة، بالإضافة إلى وحدات الحراسة، وسوف أواصل السعي إلى إحراز التقدم على جميع هذه الجبهات.

١٠٤ - ومن أجل تحسين تكامل الجهود الأمنية، أقوم بتوحيد جميع الموارد الأمنية للأمانة العامة في إطار إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٦. وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين قدرتنا على تحليل التهديدات والمخاطر، ونشر الأفراد وفقا للاحتياجات والأولويات الميدانية. وسوف يبدأ تنفيذ هذه المبادرة الطموحة في أوائل عام ٢٠١٦. وسوف يدعمها، في نهاية عام ٢٠١٥، بدء تنفيذ سياسة وعملية جديدة لإدارة المخاطر الأمنية تجمع بين تحسين أدوات تقييم التهديدات الأمنية وإدارتها. وتتم مواجهة الطلب على التحليل الإقليمي من خلال توفير المزيد من المحللين الأمنيين، ونشر أخصائيي الأمن الشخصي في المكاتب الإقليمية، وزيادة الدعم الاحتياطي المقدَّم من المقر.

١٠٥ - وسوف تدعم هذه الأدوات الجديدة، إلى جانب تعزيز تنفيذ إطار الأهمية الحيوية للبرامج، المديرين في اتخاذ قرارات مستنيرة وحساسة من حيث التوقيت في بيئات عالية الخطورة بشأن أي الأنشطة ينبغي الاضطلاع بها وكيفية إدارة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد. ويجري حاليا تطوير الاعتبارات المتصلة بالمخاطر الجنسانية من أجل كفالة الوفاء بالاحتياجات الأمنية للموظفات. وسوف توضع اللمسات الأخيرة لسياسة إدارة المخاطر على نطاق المنظومة ككل وإجراءات تشغيلية خاصة بكل إدارة من أجل كفالة استجابات فعالة ومتسقة.

١٠٦ - وأعتقد بقوة أن اعتماد التكنولوجيات المتاحة على نطاق واسع والفعالة من حيث التكلفة من شأنه قطع خطوات هائلة في تحسين سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وأصولها، فضلا عن تحسين قدرتنا على حماية المدنيين وتنفيذ الولايات بفعالية. وقد وضعت إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني استراتيجية لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي قدمها مؤخرا فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار، وأتطلع قدما إلى التقدم المحرز في هذا الصدد.

١٠٧ - وتوفر أدوات إدارة المعلومات الرامية إلى تحسين جمع البيانات وتسجيل الحوادث الأمنية مثالا على فوائد التكنولوجيا. وسوف تدخل هذه الأدوات طور التشغيل الكامل في بعثات مختارة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ وستساعد في تحديد الاستجابات الأمنية الاستباقية. وسوف تقوي هذه الأدوات أيضا قدرة المنظمة على المتابعة المنتظمة مع الحكومات المضيفة لمسؤوليتها عن التحقيق مع مرتكبي الجرائم ضد أفراد الأمم المتحدة ومحاكمتهم. وإنني لأحث الدول المضيفة على التعاون في هذه الصدد. وقد أصدرت تعليماتي إلى إدارة الشؤون الإدارية، بالتنسيق مع مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات وكيانات أخرى، بتولي مسؤولية الإدارة الموحدة للمعلومات فيما يتعلق بالوفيات من أجل كفالة معالجة العمليات

الإدارية، بما في ذلك تيسير دعم الأقارب، بشكل ملائم ومتسق. ودعا الفريق أيضا الجمعية العامة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمعدلات التعويض عن الوفاة والإعاقة، وإنني لأشجع الدول الأعضاء على القيام بذلك.

١٠٨ - وتتحمل أيضا الدول الأعضاء التي تنشر الأفراد النظاميين في عمليات السلام المسؤولية عن كفالة تمتع القوات العسكرية وقوات الشرطة العاملة في بيئات عالية المخاطر بما يلزم من تكتيكات وتقنيات وإجراءات للاضطلاع بعملها بفعالية. وتستطيع الأمم المتحدة توفير، وتوفر بالفعل، التدريب والتوجيه المتخصصين بناء على الطلب، وذلك مثلا في مجال إدارة المخاطر المتصلة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولكن الأمر يتوقف على الدول الأعضاء في كفالة تلقي ذوي الخوذ الزرق للتدريب اللازم للعمل في النزاعات. وتُفقد الأرواح دون مبرر حينما لا يكون هذا هو الحال.

المعايير والقدرات الطبية

١٠٩ - تؤدي الرعاية الطبية والصحية الجيدة إلى إنقاذ الأرواح. وتحتاج عمليات السلام التي يجري الاضطلاع بها اليوم بشكل عاجل إلى قدرات طبية تستطيع تلبية الاحتياجات من الرعاية الطارئة والرعاية في حالة الصدمات. وتضع الطبعة الجديدة من دليل الدعم الطبي، التي ستصدر قريبا، معايير دولية منقحة للتصدي لحالات الإصابة إلزامية في جميع البعثات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت في إنشاء إطار للأداء الطبي لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وسيركز هذا الإطار في مرحلة أولية على المستشفيات من المستوى الثاني، والعيادات من المستوى الثاني التي تديرها الأمم المتحدة، وأفرقة الإجلاء الطبي الجوي، وسيجري توسيعه بالتدريج ليشمل جميع قدرات الرعاية الصحية المدنية، المدنية منها والعسكرية. ومن خلال العمل مع الدول الأعضاء المعنية، سيُعرِّف هذا المشروع ويضع المعايير المتصلة بتقديم الرعاية، والعمليات الحاكمة للمستشفيات والعيادات الميدانية، وسبل تقديم الرعاية الصحية الطارئة والرعاية في حالة الصدمات في الميدان. وسوف تغذي نتائج هذا المشروع دورة الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٧.

١١٠ - وأشاطر المساهمين ما أبدوه من قلق إزاء التحديات التي تواجهها بعض البعثات في التصدي بشكل متسق للطوارئ الطبية وفي إجلاء المصابين. وقد طلبت إلى إدارة الدعم الميداني، على سبيل الأولوية، استعراض مبادئها التوجيهية وإجراءاتها الداخلية المتعلقة بالطيران والإجلاء الطبي بما يكفل قدرة البعثات على استيفاء المعايير الدولية لإجلاء المصابين. وسوف يقتضي ذلك بذل جهد جماعي. ويجب على البعثات تحسين عمليات وآليات التنسيق لديها بحيث تصبح قادرة على التصدي للإصابات على نحو سريع وقابل للتنبؤ به. ويجب على

البلدان المساهمة كفالة تدريب قواتها على القيام بالرعاية الطارئة في حالة الصدمات وقدرة عياداتها من المستوى الأول على تحقيق استقرار الإصابات. ويجب على الدول المضيفة أن تدعم طلبات دعم الإجلاء الطبي/إجلاء المصابين، بما في ذلك السماح باستخدام مجالها الجوي. وتقوم إدارة الدعم الميداني، في كل بعثة على حدة، بمعالجة العراقيل الحالية التي تعيق عمليات الطيران الليلي لأغراض إجلاء المصابين. وفي بعض البعثات، قد تقوم الحاجة إلى إعادة النظر في تشكيل الأساطيل الجوية والمرافق الطبية بما يكفل وجود موارد كافية للوفاء بمتطلبات الطوارئ بالإضافة إلى المهام الأكثر روتينية.

زاي - القيادة والمساءلة

١١١ - أُدرك المسؤولية الهائلة الواقعة على عاتق قادة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأرحب بتشديد الفريق على أهمية اختيار القادة المناسبين وكفالة تزويدهم بالدعم الضروري من أجل توفير التوجيه السياسي والإدارة التنفيذية للعمليات التي كثيرا ما تتسم بالاتساع والتعقيد.

١١٢ - وسأواصل تعيين قادة البعثات على أساس الجدارة والمتطلبات المحددة لكل حالة التي ستنعكس في هيئة توصيفات مصممة خصيصا لمؤهلات وكفاءات شاغلي الوظائف. وستشمل هذه المؤهلات والكفاءات الحنكة السياسية، والخبرة في مجال الوساطة، والمعرفة الإقليمية، والمهارات الإدارية، والقدرات اللغوية. وينبغي أيضا تقييم المرشحين للمناصب القيادية في البعثات من حيث التزامهم بحقوق الإنسان. وقد قطعت آليات التواصل وإجراءات التقييم والتعيين القابلة للتوقع التي أدخلتها خلال السنوات الثماني السابقة شوطا في تقوية التعيينات القيادية، وتشمل هذه الآليات والإجراءات جهودا ترمي إلى اجتذاب أفضل قادة القوات ومفوضي الشرطة. وإنني لأشجع الدول الأعضاء على دعم تلك الجهود.

١١٤ - وكان الارتقاء بمستوى تمثيل المرأة في القيادة العليا إحدى أولوياتي الراسخة. فالتنوع الجنساني في الأفرقة القيادية من شأنه أن يأتي بمنظورات مهمة ويمكِّن البعثات من إشراك قطاع أوسع من السكان. وتمثل الإناث حالياً نسبة ٢٣ في المائة من مجموع رؤساء البعثات، و ١٧ في المائة من مجموع نواب رؤساء البعثات. وأشجع الدول الأعضاء على تبادل بيانات المرشحات المؤهلات لدراستها في إطار الاستجابة العالمية لإبراز دور المرأة.

١١٥ - ويحتاج رؤساء عمليات السلام إلى مساعدة تقدمها لهم أفرقة قيادية لديها الخبرات والمهارات ذات الصلة، ولا سيما المعرفة بسياسات الأمم المتحدة ونظمها الإدارية. ومن الضروري أن يتمكن القادة من الاستفادة والعمل في إطار فريق إداري يعزز أعضاءه كل

منهم الآخر ويضم النواب ورؤساء الديوان، وعناصر دعم البعثات وفرادى العناصر. وأدرك أن إنشاء أفرقة قيادية تتميز بكفاءات متكاملة والإبقاء عليها يمثل تحدياً. وقد أوعزت إلى موظفيَّ بإعداد نبذات شخصية لأعضاء الفريق القيادي وتحديد كفاءاتهم لتحديد المعايير التي يمكن على أساسها النظر في تناوب فرادى كبار المديرين وتوظيفهم وانتقائهم. وسيستشار أيضاً ممثليَّ الخاصون بشأن التعيينات الرفيعة المستوى لأفرقتهم.

١١٦ - وقيادة فريق الأمم المتحدة القطري هي أحد العناصر الهامة لأي فريق من هذا القبيل. ويكتسي الأمر أهمية حيوية بوجه خاص في الأوضاع غير المرتبطة بالبعثات، حيث يتولى المنسق المقيم دوراً ريادياً في النهج الذي يتبعه الفريق القطري إزاء أزمة ما. وأرحب بالعناية التي أولاها الفريق والاستعراض الذي أجرته لجنة بناء السلام لأهمية هذا المنصب. وتوجد بالفعل عملية تقييم دقيقة لتحديد المنسقين المقيمين المرتقبين، وإنني أعتزم مواصلة تعزيز الإجراءات المتبعة لتقييم قدرة هؤلاء المرشحين على العمل في ظروف تشوبها الحساسية السياسية والأزمات.

١١٧ - وسأعمل على تعزيز التدريب الشامل للقيادات لكبار قيادات البعثات الجدد مستعينا في ذلك بكلية موظفي الأمم المتحدة والموارد من المقر. ويجري حالياً تجريب برنامج توجيهي طوعي لتوفير الدعم للمتابعة بعد النشر، ويمكن جعله إلزامياً متى توفرت النتائج وأتيحت الموارد.

١١٨ - وإدارة الأداء هي وسيلة أخرى لتعزيز الدعم المقدم إلى كبار القادة. وإنني أقوم بتعديل اتفاقات رؤساء البعثات لتحسين بيان مسؤولياتهم المتعددة، بما في ذلك توجيه الاستراتيجيات على نطاق البعثة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويعاد النظر أيضاً في أدوات تقييم الأداء لكفالة التعليق على الأداء فضلا عن تعزيز التفاعل بين الميدان وقيادة المقر. وستؤثر نتائج هذه التقييمات على القرارات المتعلقة بتجديد التعيين.

الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي

١١٩ - لقد أوضحتُ دون أدنى شك أن الأمم المتحدة تحظر الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأعرب عن امتناني لتأييد الجمعية العامة للخطوات المحددة في أحدث تقاريري عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (A/69/779) لمواصلة تطبيق مفهوم عدم التسامح إطلاقاً، وللخطوات المتخذة بالفعل لتطبيق هذه التدابير. وقد أنشأت معظم عمليات السلام بالفعل أفرقة عمل دائمة معنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، ستنشأ أفرقة الاستجابة الفورية التي تتولى جمع الأدلة وحفظها في غضون

٧٢ ساعة من تلقي الادعاء. وقد أبلغت العمليات الميدانية والدول الأعضاء بضرورة الانتهاء من التحقيقات في الاستغلال والاعتداء الجنسيين في غضون ستة أشهر. ويتطلب تحسين كل من المتابعة والتحقيق التعاون من جانب الدول الأعضاء، وإنني أحث البلدان المساهمة بقوات على أن تضم الوحدات التابعة لها محققين وطنيين.

١٢٠ - وقد أعلنت بوضوح عن اعتزامي فرض عقوبات شديدة على أولئك الذين يرتكبون أعمالاً تنم عن سوء السلوك، والذين يقصرون في اتخاذ إجراءات بحقهم، بمن فيهم أعضاء قيادة البعثة وسلطاتها القيادية. وعززت العقوبات الإدارية على موظفي الأمم المتحدة الذين ثبت ارتكابهم لأعمال تنطوي على استغلال واعتداء جنسيين، بما في ذلك وضعهم في إجازة إدارية بدون أجر ريثما تنتهي التحقيقات. وبدأت بتعليق المدفوعات حيثما وجدت ادعاءات موثوق بها تفيد بتورط أفراد الوحدات العسكرية أو الشرطة في أعمال تنم عن استغلال واعتداء جنسيين. وسأعيد الوحدات إلى الوطن عندما يتبين وجود نمط واضح من الإساءة أو عدم التصدي لمزاعم سوء السلوك، وسأنظر، كما ذكر سابقا، في إنهاء نشر الأفراد النظاميين حيثما وجد نمط موثق من عدم الامتثال لمعايير الأمم المتحدة للسلوك. وأحث الدول الأعضاء على تنظيم محاكمات عسكرية في البلدان المضيفة كتدبير من تدابير المساءلة الواضحة.

١٢١ - وستعمم على البعثات في أوائل عام ٢٠١٦ توجيهات مفصلة بشأن المعايير والإجراءات المتعلقة بتنبيه مقر الأمم المتحدة بحالات سوء السلوك الجنائي المرتكب من الأفراد المدنيين أو العسكريين أو أفراد الشرطة. وستحال هذه الحالات إلى السلطات القضائية للبلدان المضيفة، وعند الاقتضاء، إلى البلدان المساهمة، للمساءلة الجنائية وفق القانون الوطني. غير أن المساءلة الحقيقية تعتمد على تعاون الدول الأعضاء. وأحث الدول الأعضاء على أن تبرهن على التزامها بتخليص الأمم المتحدة من آفة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وذلك باختتام مناقشاتهم، المعلقة منذ عام ٢٠٠٦، بشأن الاتفاقية الدولية المقترحة لكفالة مساءلة موظفي الأمم المتحدة فيما يتصل بجرائم ارتكبت في عمليات حفظ السلام. والمضي في الإحجام عن ذلك يبعث بإشارة مروعة إلى العالم.

١٢٢ - وسأواصل الكشف علنا عن أي حالة لسوء السلوك. وقد التزمت بالكشف علنا عن جنسية الأفراد الذين ساهمت بهم الدول الأعضاء والذين يجري التحقيق معهم فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي، وسوء المعاملة، وبالقيام، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٩/٣٠٧، بالتشاور مع الدول الأعضاء بشأن منهجية الإبلاغ التي أضعها لهذا الغرض. وقد طلبت إضافة مسائل سوء السلوك، بما فيها الاستغلال والاعتداء الجنسيين، إلى جدول أعمال اجتماعات المجلس

لإبراز التطورات التي حدثت بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واقترحت كذلك أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال اجتماعات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة، وأن يستعرض المجلس إجراءات المتابعة في جميع الحالات المبلغ عنها. وأحث المجلس على المضي قدماً بهذه المبادرات.

١٢٣ - ويجب علينا الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة والشركاء الآخرين المتضررين. وقد وُجهت البعثات بأن تضع، بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٦، إطاراً لتوفير آليات مجتمعية تمكن الأشخاص من تقديم الشكاوى بحق موظفي الأمم المتحدة بمزيد من السهولة. ويجري وضع برنامج فعال ومزود بموارد كافية لمساعدة الضحايا مع تحديد اختصاصات صندوق استئماني لدعم التوعية والتواصل مع المجتمع وتقديم الدعم إلى جهات محددة من مقدمي الخدمات للضحايا. وسأقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد في تقريري المقبل عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي.

١٢٤ - ويتطلب تعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التوعية والتدريب بصورة مستمرة. ويجري وضع برنامج إلزامي للتعلم الإلكتروني بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لجميع الموظفين في الميدان، وسيبدأ تنفيذ برنامج تجريبي في أيار/مايو ٢٠١٦. وأتولى توسيع نطاق فحص الموظفين المدنيين للتأكد من عدم وجود سوابق لهم في سوء السلوك الجنسي أثناء فترة الخدمة السابقة للعمل في الأمم المتحدة. وسيجري وضع وسائل محددة لفحص أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١٢٥ - وأشارك الفريق الرأي في تقييمه الذي يفيد بأن تبلغ عمليات الأمم المتحدة للسلام على الفور الحكومات المعنية والمنظمات الإقليمية بادعاءات انتهاك قوات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقيامها بالاستغلال والإيذاء الجنسيين. وأنتظر نتائج فريق الاستعراض المستقل بشأن الرد على ادعاءات الاعتداء الجنسي من جانب القوات العسكرية الأجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي على أساسها سأضع إجراءات العمل الخارجي مع مكاتب موازية وقيادة متفانية على نطاق المنظومة لدفع عجلة الجهود الرامية إلى عدم التسامح إطلاقاً.

معايير حقوق الإنسان

١٢٦ - منذ عام ٢٠١١، والسياسات القائمة تتطلب الكشف عن سوابق جميع الأفراد المدنيين والعسكريين للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن مراعاة العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان من أجل توفير الدعم في مجال العمليات أو التدريب لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وقد كلفت كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بضمان التطبيق

المنهجي لهذه السياسات. وأناشد الدول الأعضاء أن تكفل تعيين ونشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يستوفون معايير الأمم المتحدة كجزء من تكوين القوات وعمليات تحويلها للعمل تحت شارات أخرى. وأدعو أيضاً الدول الأعضاء إلى أن توفر أحدث المعلومات عن تقييمات الأمم المتحدة للمخاطر بموجب سياسة بذل العناية الواجبة عندما تتلقى قوات الأمن التابعة لها دعم الأمم المتحدة التشغيلي أو التدريبي.

١٢٧ - والدول الأطراف التي أدرجت مراراً في تقاريري السنوية عن الأطفال والتراع المسلح وعن العنف الجنسي المتصل بالتراعات لن تُقبل من الآن فصاعداً للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد طلبت من تلك البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة والمدرجة حالياً في القائمة بأن تعمل مع ممثليَّ الخاصين المعنيين من أجل رفع أسمائها من القائمة بوضع وتنفيذ التزامات خاصة محددة بمواعيد زمنية وخطط عمل محددة للتصدي للانتهاكات التي بسببها أُدرجت في القائمة. وعدم وقف الانتهاكات المنهجية وتنفيذ خطط العمل بسرعة سيؤدي إلى تعليق مشاركتها في عمليات السلام.

التوعية البيئية

١٢٨ - لقد كانت البيئة واحدة من أولوياتي بصفتي أميناً عاماً وإنني ملتزم تماما بكفالة أن تصبح عمليات الأمم المتحدة للسلام وجوداً مستداماً. واستعراض السياسة البيئية التي وضعتها في عام ٢٠٠٩ للبعثات الميدانية سينجز في أوائل عام ٢٠١٦، وسيشمل تدابير ترمي إلى تحسين صحة وسلامة أفراد البعثة والسكان المحليين مع القيام في الوقت نفسه بالحد من الأثر البيئي الضار الناجم عن أنشطة البعثة. وهذا التقرير مكمل بسياسة جديدة لإدارة النفايات في البعثات.

١٢٩ - وأرحب أيضا بتوصية الفريق بأن تعد تقييمات الأثر البيئي في إطار التقييم والتخطيط للبعثات الجديدة، وبصورة منتظمة أثناء فترة وجود البعثة. وقد طلبت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقدم الدعم لوضع خطوط أساس بيئية ورصد المعايير في عمليات السلام. وإن بعض البعثات الميدانية كرست وحدات بيئية لوضع وتنفيذ سياسات بيئية خاصة بالبعثة، والإشراف على الامتثال البيئي، رغم التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة.

خامسا - الاستنتاجات: دعوة إلى التغيير

١٣٠ - إنني أدنو من عامي الأخير كأمين عام وينتابني قلق شديد إزاء التحديات الكثيرة التي تواجهنا. فحجم التراعات وطابعها المعقد اليوم وما تتسبب فيه من معاناة هي أمور تهدد

النظام الدولي الذي أُنشئ قبل سبعين عاما. ونحن بحاجة ملحة إلى انتهاج سبل جديدة وأقوى من ذي قبل لمواجهة تحديات السلام والأمن الدوليين. ويتعين علينا أن نسخِّر كامل مجموعة الأدوات المتاحة – السياسية والأمنية والإنمائية وحقوق الإنسان والأدوات الإنسانية. ونحن بحاجة إلى تغيير أسلوب عملنا في إطار هذه الأدوات وفيما بينها.

١٣١ – ويبين هذا التقرير كيف يمكن لعمليات الأمم المتحدة للسلام، عندما تصمم وتنفذ على نحو يزداد فيه التركيز على الأشخاص وتتبع في ذلك سبل محددة، أن تسهم في هذا المسعى العالمي. ويحدد برنامج العمل ما يمكن لي القيام به بصفتي أميناً عاماً للتعجيل باستجابات الأمم المتحدة للوقاية من النزاعات والتصدي لها بمزيد من التنظيم والفعالية. ويقدم مجموعة من الإصلاحات المتوازنة وذات الأولوية لمواجهة أكثر التحديات التي تعترض عمليات السلام اليوم إلحاحاً، مع توفير الأساس اللازم لتحقيق المزيد من التحول على المدى البعيد. ويمكن تحقيق تحسينات كبيرة من خلال الاستثمارات الذكية والمحددة الهدف في مجالات حاسمة.

١٣٢ – بيد أن عمليات الأمم المتحدة للسلام ليست سوى أداة من الأدوات التي نحن بحاجة ماسة إليها. ودون التزام موجه من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل والشركاء الإقليميين والمنظمات الأخرى لتعزيز وتوطيد السلام، ستتفشى نزاعات اليوم وتصبح نزاعات الغد وتعود نزاعات الأمس بعنف. وعمليات السلام هي أداة جماعية. وهي جانب حيوي من الالتزام العالمي بمنع النزاع وتسويته وحماية المدنيين والحفاظ على السلام. ويتطلب تكييفها بذل الجهود على نطاق المنظومة وتحقيق المشاركة الفعالة لجميع الأعضاء وتقديم الدعم لهم. وأحث الدول الأعضاء على الانضمام إلي في هذا المسعى.

١٣٣ – وأدرك أن هذه المهمة ليست سهلة. والبيئة السياسية والاقتصادية العالمية واسعة على نحو يجعلها محفوفة بالمخاطر. والموارد محدودة والطلبات عديدة. والشكوك كبيرة. ولكن أولئك الذين تجمعوا منذ ٧٠ عاما مضى لإنشاء الأمم المتحدة قد واجهوا كذلك عالماً مقسماً وشديد الاضطراب. وتلك الضغوط عززت تصميم البلدان على الاستثمار في السلام والأمن الدوليين. وأدركوا، بكل بساطة، عدم توفر البديل عن ذلك: ويجب علينا، معا، أن نجدد العزم على ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.